بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

دور السياسة التمويلية في أداء القطاع الزراعي في السودان

خلال الفترة 2006- 2016

Role of The Financing Policy on The Performance of The Agricultural Sector in the Sudan During the Period (2006-2016)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد التطبيقي

اعداد الباحثين:

1- أبوبكر سليمان قسم الله بابكر

2-جابر عيد موسى خير

3-عبد الحليم بلة محمد

4-يوسف مقبول امام حماد

اشراف البروفيسور :

خالد حسن إسماعيل البيلي

أكتوبر 2018

الآية:

" وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ "

صدق الله العظيم

سورة البقرة (265)

إهـــــــــداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيننا قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم إلى القلب الكبير

(آبائنا الاعزاء)

إلى من أرضعتنا الحب و الحنان ..إلى القلب الناصع بالبياض

(أمهاتنا)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

(إخوتنا)

إلى الأرواح التي سكنت روحنا فالآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا يضيء الا قنديل الذكريات

ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببناهم وأحبونا

(زملآئنا)

الدارسون

شكر وعرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ...

تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف

إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا .....

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطوخطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام

في كلية الدراسات التجاريةو بالأخص قسم الإقتصاد ونتوجه بالشكر الجزيل إلى البروفيسور

خالد حسن البيلي

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير

فله منا كل التقدير والاحترام

الدارسون

المستخلص

تهدف الدراسة لمعرفة دور السياسة التمويلية على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة من 2006-2016، وتحديداً تهدف الدراسة لتوضيح دور السياسة التمويلية على المساحة المزروعة، والإنتاج، والإنتاجية بالقطاع الزراعي.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إضافة لمنهج دراسة الحالة، بالاعتماد على المصادر الثانوية. توصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها أن تدفق التمويل المصرفي قد أدى لزيادة المساحات المزروعة، الانتاج، والانتاجية بالقطاع الزراعي في غالب فترة الدراسة. من أهم توصيات الدراسة زيادة حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي والعمل على استخدام التقنية الحديثة في الزراعة، وتوفير التمويل المصرفي في الوقت المناسب.

Abstract

The study aims at identifying the role of the financing policy on the performance of the agricultural sector during the period 2006-2016.The study followed the analytical descriptive approach in addition to the case study methodology, based on secondary sources. The study reached tomany results, the most important of which is that the flow of bank financing has led to an increase in the cultivated areas, production and productivity in the agricultural sector in most of the study period, which has led to improved performance of the agricultural sector in most of the study periods.The most important recommendations of the study are to increase the volume of funding granted to the agricultural sector, to work on the use of modern technology in agriculture, and to provide timely banking financing.

فائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
المستخلص باللغة الانجليزية	ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
الفصل الأول **الاطار العام للدراسة**	
المبحث الأول:الإطار المنهجي	2
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	2
فرضيات الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
منهجية الدراسة	4
مصادر الدراسة	4
حدود الدراسة	4
هيكل الدراسة	4
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	5

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم التمويل	10
مفهوم التمويل	10
أنواع التمويل	12
أهمية التمويل	17
أهداف ودوافع التمويل	18
عوائق التمويل	19
المبحث الثاني: السياسة التمويلية	22
مفهوم السياسة التمويلية	22
أهداف السياسة التمويلية	22
أدوات السياسة التمويلية	23
صيغ وأساليب التمويل	26
الفصل الثالث **أداء القطاع الزراعي خلال الفترة(2006-2016)**	
المبحث الأول: مكونات القطاع الزراعي	31
أقسام القطاع الزراعي	32
القطاع النباتي	32
القطاع الحيواني	35
مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي	37
المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي	40
المبحث الثاني: المساحات المزروعة لبعض المحاصيل الزراعية	45
المحاصيل النقدية	45
القطن	45
الصمغ العربي	48
المحاصيل الغذائية	50
الذرة	50
القمح	50
الحبوب الزيتية	54

السمسم	54
المبحث الثالث: تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي	56
تمويل البنك الزراعي السوداني للقطاع الزراعي في الفترة (2006–2016)	58
الفصل الرابع **التحليل والمناقشة**	
المبحث الأول: أثر التمويل المصرفي على المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية بالقطاع الزراعي	65
مناقشة الفرضيات	69
الخاتمة، النتائج، التوصيات	
النتائج	74
التوصيات	74
التوصيات بدراسات مستقبلية	74
قائمة المراجع	75
الملاحق	78

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم المساحات المزروعة في السودان خلال الفترة 2006-2016	33
2	تقديرات الثروة الحيوانية في السودان خلال الفترة 2006-2016	36
3	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2016)	38
4	المساحة المزروعة ولإنتاج و الإنتاجية لمحصول القطن خلال الفترة (2006-2016)	46
5	إنتاج الصمغ العربي خلال الفترة 2006-2016	48
6	المساحة المزروعة والإنتاج و الإنتاجية لمحصولي الذرة والقمح خلال الفترة 2006-2016	51
7	المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول السمسم خلال الفترة 2006-2016	54
8	حجم تدفق التمويل للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2016	57
9	إجمالي التمويل الممنوح من البنك الزراعي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2006-2016)	61
10	حجم التمويل المصرفي و البنك الزراعي المقدم للقطاع الزراعي	66
11	تحليل الانحدار البسيط للفرضية الأولى	69
12	تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية(الانتاج)	71
13	تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية(الانتاجية)	72

قائمة الأشكـــال

الرقم	الـــشكل	الصفحة
1	حجم المساحات المزروعة خلال الفترة 2006-2016	34
2	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2016)	39
3	المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القطن خلال الفترة (2006-2016)	47
4	إنتاج الصمغ العربي خلال الفترة 2006-2016	49
5	المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الذرة خلال الفترة 2006-2016	53
6	المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح خلال الفترة 2006-2016	53
7	المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول السمسم خلال الفترة 2006-2016	55
8	حجم تدفق التمويل للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2016	58
9	التمويل الممنوح من البنك الزراعي للقطاع االزراعي خلال الفترة(2006-2016)	63
10	مساهمة البنك الزراعي من اجمالي التمويل المصرفي المقدم للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2016	68
11	حجم المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية خلال الفترة 2006-2016	68

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول:الإطار المنهجي

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

المقدمة:

يُعد السودان من أغنى الدول العربية والافريقية على حد سواء بالثروات و الموارد الطبيعية من أراضي صالحة للزراعة بمساحات كبيرة وشاسعة تقدر بحوالي(200) مليون فدان، ومصادر مياه متعددة من مساقط أنهار وأخرى مطرية وجوفية، بالإضافة للثروات الأخرى الغابية والسمكية والحيوانية وكذلك إمتلاكه لأكبر مشروع زراعي (مشروع الجزيرة) إضافة للزراعة الآلية. ويشتغل عدد كبير من السكان بالزراعة والرعي ويقدر عددهم بحوالي 80% من سكان السودان، وبما أن الزراعة تمثل الغذاء الرئيسي للإنسان فإن التمويل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يشكل عنصراً مهماً من عناصر نجاح المشروع الاقتصادي، بل إن قيمته تكاد تحتل الصدارة بين العناصر الأخري التي يعتمد عليها هذا المشروع في نجاحه، ويلاحظ أن البنك المركزي قد وضع سياسة لتمويل القطاع الزراعي كجزء من السياسة النقدية والتمويلية التي تصدر بداية كل عام والتي تساهم في تحريك الإستخدام الرسمي للموراد الزراعية التي تحظى بنسبة كبيرة من الناتج القومي، إذ بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي حوالي30.1% في العام 2016م،كما تساهم القطاعات الزراعية الأخرى بنسبة عالية من الصادرات غير البترولية بحوالي80% في العام 2016م.

هذه الدراسة تهدف لدراسة دور التمويل المصرفي على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة من 2006–2016) وأثر هذا التمويل على المساحات المزروعة والإنتاج والأنتاجية بالقطاع الزراعي.

مشكلة الدراسة :

تهدف السياسة التمويلية لبنك السودان لتوجيه المزيد من الموارد للقطاعات الإقتصادية المنتجة وعلي رأسها القطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) والذي بلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006–2016 حوالي 33% .

لذلك تهدف هذه الدراسة لتوضيح دور السياسة التمويلية و التي يصدرها بنك السودان المركزي على أداء القطاع الزراعي خلال الفترة (2006–2016) .

ويمكن تلخيص المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

1–ما هو أثر السياسة التمويلية على المساحة المزروعة بالقطاع الزراعي؟ .

2–ما هو أثر السياسة التمويلية على الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الزراعي؟.

فرضيات الدراسة : وتشمل الآتي:

1–هنالك علاقة طردية بين تدفق التمويل المصرفي والمساحات المزروعة بالقطاع الزراعي .

2–هنالك علاقة طردية بين تدفق التمويل المصرفي والانتاج والانتاجية بالقطاع الزراعي.

أهداف الدراسة : وتشمل الأتي:

1– توضيح العلاقة بين السياسة التمويلية للبنك المركزي وأداء القطاع الزراعي من حيث المساحة المزروعة، الإنتاج والإنتاجية.

2–تسليط الضوء على مكونات القطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

3–اقتراح سياسات للعمل على تذليل العقبات التي تواجه القطاع الزراعي ومن ثم زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

أهمية الدراسة: وتشمل الآتي

أولاً: الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية في مساعدة الباحثين في الحصول على المعلومات التي تتعلق بدور السياسة التمويلية في أداء القطاع الزراعي، وأيضاً إثراء المكتبة الوطنية بمزيد من البحوث.

ثانياً: الاهمية العملية:

تُساعد هذه الدراسة متخذي القرار في الدولة وبالأخص قرارات السياسة الزراعية، نسبة للدور المهم الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل الظاهرة إعتماداً على الأسلوب الإحصائي.

مصادر الدراسة :

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية والمتمثلة في الآتي: الكتب، المراجع، الإنترنت والدراسات السابقة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :جمهورية السودان

الحدود الزمانية: (2006–2016)

هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة على أربعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، بينما يستعرض الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين، المبحث الأول يتناول مفهوم التمويل، بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم السياسة التمويلية. أما الفصل الثالث فيستعرض أداء القطاع الزراعي خلال الفترة (2006–2016) من خلال ثلاثة مباحث، حيث يستعرض المبحث الأول مكونات القطاع الزراعي في السودان، بينما يتناول المبحث الثاني المساحات المزروعة لبعض المحاصيل الزراعية، أما المبحث الثالث فيهدف لدراسة تدفق التمويل المصرفي المقدم للقطاع الزراعي، أما الفصل الرابع فيهدف لتحليل ومناقشة الفرضيات من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول أثر التمويل المصرفي على المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية، أما المبحث الثاني فيهدف لمناقشة فرضيات الدراسة، تأتي بعد ذلك الخاتمة والتي تحتوي على النتائج التي توصل إليها الدارسين، بلإضافة إلى التوصيات والتوصيات بدراسات مستقبلية بعدها المراجع والملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: رسائل الدكتوراة

1/ دراسة علي إبراهيم موسى (2014م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف التمويل مقارنة بحجم المساحة المزروعة وكذلك إرتفاع تكاليف التمويل وعدم تغطيته لكل مراحل العملية الإنتاجية. وهدفت الدراسة لتقدير دوال تمويل قطاع الزراعة المطري وتوضيح السياسات التمويلية المتبعة للقطاع المطري بالولاية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

كانت أهم فرضيات الدراسة أن هامش الربح والإنتاج والتعثر (العوامل الطبيعية والإقتصادية) تؤثر على حجم التمويل، ومن أهم نتائج الدراسة أن الزيادة في حجم الإنتاج في فترة سابقة بوحدة واحدة يزيد من حجم التمويل بمقدار (27.3) وأن العلاقة الموجبة تتوافق مع النظرية الإقتصادية، ومن أهم التوصيات أن على البنوك والمؤسسات التمويلية بالولاية الموازنة بين حجم التمويل ومتطلبات تكلفة المساحات المزروعة وتيسير شروط منح التمويل.

2/ دراسة صالح محمد أبو القاسم(2004م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في غياب السياسات التمويلية للصمغ العربي، وهدفت الدراسة إلى حل مشكلة غياب السياسات التمويلية للصمغ العربي. اتبعت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي،من أهم فرضيات الدراسة عدم وفاء شركة الصمغ العربي لمسؤوليتهاالإجتماعية أدى إلى تدني الإنتاجية بالإضافة إلى تدني مستوى التمويل مما أدى إلى

[1] علي إبراهيم موسى الطيب-دوال تمويل قطاع الزراعة المطري ولاية القضارف-السودان-رسالة دكتوراة(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا –نوفمبر2014م

[2] صالح محمد أبوالقاسم عبدالله-السياسة التمويلية للصمغ العربي و أثرها على التنمية الريفية ولاية غرب كردفان-رسالة دكتوراة (غير منشورة) كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا-سبتمبر2004م.

تذبذب إنتاج الصمغ العربي. ومن أهم النتائج أن شركة الصمغ العربي وغيرها من الشركات لم تساهم في إنشاء مشروعات خدمية حيث لا يزال حزام الصمغ العربي يعاني من نقص الخدمات، و أسباب تدني إنتاجية الصمغ العربي هي ضعف التمويل و إحتكار الشركات للتسويق و نقص الخدمات، وعدم نشر ثقافة الجودة وتدني الأسعار. ومن أهم توصياتالدراسة توفير التمويل الكافي عبر المؤسسات التمويلية المختلفة كمحفظة البنوك واتحاد المصارف برعاية البنك المركزي وبخطة تتبناها الدولة تستهدف صغار المنتجين.

ثانياً : رسائل الماجستير :-

1/ دراسة محمود حسن عزالدين العجب(2007م)[1]

تتمثل مشكلة الدراسة أن السياسة النقدية والتمويلية الصادرة بنك السودان بإعتبارها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية بالرغم من إهتمامها بالقطاعات ذات الأولوية ومن ضمنها القطاع الزراعي إلا أنها تعتمد السقوف الإئتمانية ذات الآجال قصيرة المدى للتمويل الزراعي، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحجم التمويلي الممنوح من المصارف المتخصصة.

وهدفت الدراسة إلى ايجاد سياسة تمويلية تتناسب مع طبيعة وحجم المشاريع الزراعية القومية ذات البعد الإقتصادي والإجتماعي. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة (البنك الزراعي السوداني) موضع البحث وبناء نموذج قياسي. ومن أهم فرضيات الدراسة أن زيادة حجم التمويل لها علاقة طردية بزيادة حجم مصادر الأموال الداخلية و الخارجية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عدم كفاية رأس المال (رأس المال المصرفي) (البنك الزراعي السوداني) خلال فترة الدراسة الأمر الذي أدى إلى تعمق مشكلة

[1]محمود حسن عزالدين العجب-أثر السياسة النقدية و التمويلية على التمويل الزراعي _دراسة حالة البنك الزراعي السوداني –رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الدراسات العليا-جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا-2007م.

التمويل الزراعي. وأوضحت الدراسة بأن هنالك علاقة طردية قوية بين حجم التمويل و رأس المال وهذا يعني أنه كلما زاد رأس مال البنك كلما زاد حجم التمويل الممنوح والعكس صحيح، ومن أهم توصيات الدراسة دعم مؤسسات التمويل المتخصصة المتمثلة في البنك الزراعي وذلك لمواكبة التقلبات التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

2/ دراسة إنعام بابكر محمد(2005م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي، فهنالك إختلاف في التوازن بين حجم الإدخار وفرص التوظيف، وأيضاً تقلب أسعار الصرف بصورة متزايدة مما يؤثر على حجم التمويل في القطاعات المختلفة .

هدفت الدراسة إلى ضرورة معرفة السياسات التمويلية المعرفية التي يصدرها بنك السودان ودورها في توجيه التمويل المصرفي عبر القنوات التمويلية لزيادة العائد للبلاد من العملات الأجنبية من خلال تصدير الصادرات الزراعية المختلفة اتبعت الدراسة المنهج التحليلي بإستخدام المؤشرات الإقتصادية لتقسيم الولايات التمويلية المصرفية. ومن أهم فرضيات الدراسة أن القصور في التمويل المصرفي أدى إلى تدهور قطاع الصادرات الزراعية و قلة العائد منه. ومن أهم نتائج الدراسة أن العائد من الصادرات الزراعية لم يكن بالصورة المطلوبة لإنخفاض نسبة التمويل في هذا القطاع بصورة عامة .

3/ دراسة سحر عبدالحافظ(2004م)[2]

تتمثل مشكلة الدراسة في إحجام البنوك عن التمويل بصيغة السلم الذي يعتبر أحد الصيغ الإسلامية المناسبة للتمويل الزراعي، وهي صيغة تعتبر مرضية للطرفين، فالبنك يشتري بثمن رخيص نسبياً والمزارع يقبض الثمن مقدماً لإستخدامه في الإنتاج.

---

[1] إنعام بابكر محمد-تقييم آثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية_رسالة ماجستير(منشورة)كلية الدراسات العليا-جامعة الخرطوم-2005م.

[2] سحر عبدالحافظ-التمويل الزراعي بصيغة السلم-رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا مارس 2004م.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مزايا ومشكلات تعامل العقود ببيع السلم بالنسبة للبنوك التجارية، واتبعت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي و التحليلي. ومن أهم فرضيات الدراسة أن نسبة الخطر العالية المرتبطة بالسلم و التمويل الزراعي ككل هي السبب في إحجام البنوك عن التمويل بصيغة السلم. ومن أهم نتائج الدراسة أن حجم التمويل الذي قُدم للمؤسسات الزراعية في صورة سلم ضعيف بالمقارنة مع باقي الصيغ الإستثمارية الإسلامية. ومن أهم توصيات الدراسة الدعوة لإجراء دراسة مستفيضة لجدوى المشروعات الزراعية المقدمة للتمويل بواسطة عقد السلم متضمناً معلومات كافية عن طالب التمويل ومقدرته على السداد.

أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي، وأختلفت عنها من حيث قياس أثر التمويل المصرفي للقطاع الزراعي على المساحة المزروعة، وكذلك أثره اعلى الأنتاج والإنتاجية بالقطاع الزراعي، بالإضافة للفترة الزمنية للدراسة (2006–2016).

الفصل الثاني

المبحث الأول : مفهوم التمويل و أنواعه وأهميته وأهدافه وعوائقه

المبحث الثاني: مفهوم وأدوات وأهداف السياسة التمويلية

المبحث الأول

مفهوم التمويل وأنواعه وأهميته وأهدافه وعوائقه

أولاً: مفهوم التمويل:

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يعتمد عليه الإستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجيه وتوزيعها على الإستخدامات المختلفة.

التمويل لغة هو التزويد بالمال، فهو مشتق من المال. جاء في القاموس المحيط " مُلته" (بالضم) أعطيته المال، والتمويل عند علماء الإقتصاد يشمل مصدر الأموال وتكلفتها وكيفية إستعمالها .

جاء في القاموس الإقتصادي : عندما تزيد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

1/ ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (آلات، أيدي عاملة).

2/ ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية إستعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.[1]

التمويل من الناحية الإقتصادية :-

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الإقتصادية ومنها :

ما قيل بأن التمويل هو: تدبير الأموال في المشروع.

[1]- حسين محمد سمحان وأحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015، ص35-36.

كما يعرف بأنه: مجموع الأعمال التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن ان يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.[1]

ولقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تبايناً بين تعاريفه عند الإقتصاديين. فهناك من يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية.

كما يعرف على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأُسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد منشآت الأعمال والحكومات.

ويمكن أن نخلص من التعريفين السابقين الى أن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية أو تكوين رؤوس الاموال الجديدة وإستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات.

يعتبر التمويل "عملية تجميع لمبالغ مالية و وضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الإجتماعي" فهو إذاً تدبير الموارد للمؤسسة، في أي وقت تكون هناك حاجة إليه"، ويمكن أن يكون التمويل قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل، كما يعرف بأنه (الحصول على الأموال ثم إدارتها)، ويعني ذلك البحث في كيفية الحصول على المال وإستعماله في أوجه الإستخدام الأمثل له.

ويعرف الدكتور أحمد الأشعري التمويل بأنه :"وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية ورصد الأرقام المطلوبة للقيام بنشاط في المنشأة لتحقيق هدف محدد مسبقاً ". أي بمعني آخر ومن منظور إسلامي هي الوظيفة التي تحدد الموارد المالية المتاحة ذات المصادر المشروعة ورصد المبالغ المطلوبة لتمويل نشاطات مباحة و توضيح طريقة صرفها و ذلك من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقاً تتماشى مع روح الإسلام ولا تتعارض معه.[2]

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والإستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى 2016 ، ص9
[2]--المرجع السابق ص 13-14

وكما تم تعريفه بأنه " أحد مجالات المعرفة و يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد و منشآت الأعمال والحكومات ".

كذلك يرى الباحثون أن التمويل هو " الأداة العلمية والعملية التي يتم بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة لأدارة المشروعات سواء كانت صناعية أو خدمية وضمان تسديد إلتزاماتها والحفاظ على قيمتها السوقية وضمان إستمراريتها بالقيام بأعمالها الموكلة إليها"[1]

ثانياً: أنواع التمويل :-

هي المصادر التي يتم منها تمويل جميع المشروعات على المستوى الخاص والعام وتشمل الآتي :-

1/ التمويل الخاص أو الذاتي :-

ويشمل على مساهمة صاحب أو أصحاب المشروع في التمويل، ويعني ذلك إستخدام جزء من إيردات المشروع في عملية التمويل وفق قرارات إدارة المشروع . ومن أهم مصادر التمويل الداخلي (أموال الملكية) وهي طويلة الأجل وتشمل الأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة.

أ/ الأسهم العادية :

هي عبارة عن أوراق مالية تعدها الشركات للحصول على الاموال الدائمة "رأس المال" ويحمل كل منها قيمة إسمية تمثل جزء من رأس المال، أي أن رأس المال يقسم إلى عدد من الأسهم تمنح حاملها حق ملكية الشركة وتحمله المخاطر حسب نسبة مساهمته، وفي حالة تصفية الشركة لا يحق لحامل السهم العادي المطالبة بحقوق في التصفية إلا بعد تسوية كافة المطالبات الأُخرى كحقوق المقرضين وحقوق حملة السندات والأسهم الممتازة، كما يحق لحامل السهم العادي الحصول على الأرباح إذا ما حققت الشركة أرباحاً وفي حالة تحقيق خسائر لا يحق له الحصول علي عائد أو لم يُتحذ قرار بتوزيع الأرباح ويحق له حضور

1- المرجع السابق ص 14-16

الجمعية العمومية والإشتراك في قرارتها الإستراتيجية وللسهم العادي قيم بخلاف القيمة الإسمية ومنها :

أ–أ/ **القيمة الدفترية:** وهي قيمة موجودات الشركة في وقت معين مطروحاً منها جميع الإلتزامات في ذلك الوقت أو حاصل قيمة حقوق المساهمين على عدد الأسهم العادية.

أ–ب/ **القيمة السوقية:** السعر الذي يتم به تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية.

أ–ج/ **القيمة التصفوية:** هي نصيب السهم من تصفية موجودات الشركة بعد تسديد حقوق كافة الدائنين وحقوق حملة الأسهم الممتازة.

وتعتبر الاسهم العادية أقل خطورة وأكثر مرونة من المصادر الأُخرى ولا تحمل عبئاً للشركة ولا ضغوطاً على سيولتها، ويعاب عليها زيادة قاعدة المالكين للشركة وزيادة توزيع الأرباح وزيادة تكلفة التمويل.

ب/ **الأسهم الممتازة:** وتعتبر من الأوراق المالية ومن مصادر التمويل طويل الأجل وهي تتكون من الأسهم العادية والقروض، وهي ايضاً من أموال الملكية، أي لا يُحدد تاريخ لردها. ولصاحب الأسهم الممتازة الحق في الحصول علي الأرباح الموزعة كما ليس له الحق في التصويت أو التمثيل في مجلس الأدارة، ويوجد سقف محدد للحصول علي الأرباح المحددة. وتنقسم الأسهم الممتازة حسب تحقيقها للأرباح الموزعة إلى الأسهم الممتازة ذات الأرباح الموزعة تراكمياً فتنقل من السنة إلى السنة التالية، وكذلك الأسهم الممتازة غير التراكمية وهي عكس النوع الأول، كما هنالك الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح المتبقية من حملة الأسهم العادية والأرباح عبارة عن نسبة مئوية من القيمة الإسمية للسهم الممتاز.[1]

ويتميز التمويل عن طريق الأسهم الممتازة بعدة مزايا مثل أن عدم دفع الأرباح لحملة الأسهم لا يؤدي إلى إفلاس الشركة، كذلك عدم النص علي مشاركة الأسهم الممتازة في الارباح يزيد من قيمة السهم العادي، كما لا تُأثر الأسهم الممتازة علي إدارة الشركة، ويمكن إستبدال الأسهم بوسائل تمويل أُخرى أقل تكلفة وإصدار الأسهم الممتازة قد يزيد من تحسين

1_المرجع السابق، ص21

الصورة الإئتمانية للشركة المصدرة لها ولكن يعاب علي الأسهم الممتازة إذا تراكمت العوائد قد يؤدي ذلك إلى تعرض الشركة لبعض الصعوبات المالية كما يمكن أن يكون التمويل عن طريق الأسهم الممتازة أعلى تكلفة من الوسائل الأُخرى.

ج/ الارباح المحتجزة :

تعتبر الأرباح المحتجزة من أقل أنواع التمويل تكلفة وأقلها خطورة وإن كان ذلك مرهوناً بإتباع الشركة لسياسة حكيمة توازن بينتوزيع جزء من الارباح علي المساهمين والإحتفاظ بالجزء الأخر ليشكل مورداً ذاتياً لتمويل النمو و التطور في الشركة فكلماإرتفع معدل توزيع الأرباح كلما قل معدل إحتجازها وبالتالي فرصة الشركة في تمويل إستثماراتها من هذا المصدر، والأرباح المحتجزة مفروضة بحكم القانون لتكوين الإحتياطات المساعدة علي نمو الشركة وزيادة تحسين الوضع الإئتماني والقدرة علي الإقتراض.

ويتميز التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة بأنه لا يحتاج إلى جهد كبير أو مفاوضات في الحصول عليه لأنه متاح لكل المؤسسات الرابحة وليس عليه شروط تُأثر علي الأوضاع الإقتصادية للشركة كما لا تؤثر علي الإدارة القائمة من حيث التغير في عدد الأصوات.[1]

2/ التمويل الخارجي :ويشمل الآتي :

أ/ القروض:

هي عبارة عن إتفاق بين المقرض والمقترض يتم بموجبه حصول المقترض علي مبلغ من المال يلتزم برده للمقرض في موعد معين تحددها شروط الإتفاق ويتوقع المقرض إسترداد قيمة أسهمه طالما أن المشروع مستمر في العمل وذلك عند حلول أجل السداد المتفق عليه ويحصل كذلك المقرض علي فؤائد ثابتة كما أن لهم الاولوية في الحصول علي هذه الفوائد حتى لو لم تحقق الشركة أرباح، ولهم أحقية في الجمعية العمومية نظراً للخطر الذي يتعرض له أصحاب القروض .

أنواع القروض:-

[1]-المرجع السابق ص 23

1/ الإئتمان التجاري : هو الإئتمان الذي يمنحه البائع للمشتري علي شكل بضاعة يقوم المشتري بإعادة بيعها لسداد قيمتها للبائع لاحقاً وعادة ما يكون هذا الإئتمان قصير الأجل في شكل حساب جاري، ويتأثر الإئتمان التجاري بالمركز المالي للبائع بالمرونة والسهولة في منحه وهو المصدر الوحيد للتمويل في المؤسسات صغيرة الحجم ويتميز بالإستمرارية في تجديده .

2/ الإئتمان المصرفي: هو القرض الذي تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سداد إحتياجاتها الآنية والطارئة وهي إما قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ومن أمثلته الحساب الجاري المدين و الإعتمادات بضمان البائع.

3/ الاوراق التجارية: هي أداة للتمويل قصير الأجل وهي السندات الأذنة والسندات لأمر وليست الكمبيالات والشيكات وشهادات الإيداع، وتتميز بإنخفاض تكلفتها وسهولة إجراءتها وإتساع قاعدة تسويقها ويُعاب عليها تعرضها للتأثر السريع بالظروف الإقتصادية .

ب/ **السندات:**- عبارة عن وثائق ذات قيمة إسمية غير قابلة للتجزئة ولكنها قابلة للتداول يكتتب فيها المسؤلين وبذلك تصبح إتفاقاً بين الجهه المصدرة له والمكتتب فيها،ويقضي هذا الإتفاق بان يقرض المكتتب مبلغ السند إلى الجهه المصدرة لفترة محددة ولحملة الأسهم ولا يحق لهم الإشتراك في الجمعية العمومية أو التصويت .[1]

أنواع السندات :

1/ السند لحامله: وهو القابل للتداول عن طريق الشراء والبيع حيث يُدفع لحامله الفائدة وأصل الدين.

2/ السند الإسمي: وتتم فيه الحماية للسند من من السرقة والتلاعب لانه مسجل بإسم شخص معين ولا يُدفع المبلغ و الفائدة إلا له.

3/ السند القابل للتحويل إلى سهم: وذلك بناءاً علي رغبة حامله و وفقاً للشروط يمكن تحويل السند إلى أسهم عادية .

[1]-المرجع السابق، ص24

4/ السند المضمون : أي المضمون برهن ثابت للأراضي والآلات أو الأوراق المالية .

5/ السند غير المضمون: أي غير مضمون بأصل معين ولكن مضمون بالمركز الإئتماني للشركة.

6/ السند ذو سعر الفائدة: وذلك وفقاً لمعدلات التضخم أو أسعار الفائدة في السوق .

7/ سند الدخل: و هو الذي لا تُوقع عليه فوائد إلا بعد تحقيق دخل المنشأة المصدرة له .[1]

ج/ الاستئجار: وهو الانتفاع بالأصل من دون إمتلاكه في مقابل دفع مبلغ للمالك وذلك بصفه دوريه تزيد من مخاطره المالية، والتأجير إما مالي أو تشغيلي، فالتأجير المالي أو الرأسمالي هو عقد غير قابل للالغاء يلتزم فيه المستأجر بدفع أقساط نقديه للمالك للعقارالأصلي تعادل في مجموعها قيمة الأصل مضافا اليها الفائده وتنتهي بتمليك الأصل للمستأجر ويلتزم المستأجر بخدمات الصيانة والتأمين والضرائب.

أما التأجير التشغيلي أو تأجير الخدمات فهو الانتفاع من خدمات الأصل دون الانتهاء بتمليك الأصل فيمكن ان تكون مدة التأجير التشغيلي أقل من العمر الإنتاجي. للأصل المؤجر، ويجوز إلغائه او تحديده للمستأجر الأول أو أي مستأجر آخر لذلك ، تكون دفعات الإجاره كافيه لتغطية تكاليف الأصل كما في التأجير المالي ولكن تكلفة المالي قد تكون أعلى من تكلفة التأجير التشغيلي.

تختلف نظرة المستأجر للإيجار عن نظرة المؤجر، فالأول ينظر إليه من حيث التكلفه بمعني لا ينظر إليه إلا إذا كانت تكلفته اقل من تكلفة شراء الأصل أما المؤجر فينظر إلى دفعات الإيجار من زاوية أنها مناسبة مع إستثماره أم لا أو يضع في إعتباره سعر الفائده وتركيز دفعات السداد في نهاية المدة مع طول فترة الإستئجار وكذلك في حالة إتباع طريقة الإستهلاك تمكن من تحقيق وفر ضريبي أو تخضع المؤجر لضريبة أكبر.

الأنواع الثلاثة التي تمت الإشارة لها (التمويل الداخلي، الخارجي والإستئجار) جميعها مصادر للتمويل، ويتم إختيار المصدر الأمثل للتمويل بعد دراسة وافية من قبل الإدارة لإختيار

[1]-المرجع السابق ص 25.

البديل الذي يتناسب مع ستراتيجيات وسياسة الإدارة والذي يحقق لها أهدافها بأقل تكلفة وأكبر عائد ممكن.[1]

ثالثاً: أهمية التمويل:

التمويل يعتبر مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الإقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في إتباع الحاجات وتنوعها. كما زاد الإهتمام بالتمويل وإعتباره علماً مستقلاً بذاته بعد أن زادالإهتمام بالتحليل المالي ودراسته ودراسات التدفقات النقدية والتخطيط المالي وظهور البرمجة الخطية.

وإمتد من كونه أداة للحصول علي الإحتياجات المالية إلى النظام المالي ككل فأصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة و شملت التنظيم المالي والتخطيط المالي والسيولة النقدية والإستثمار طويل الأجل.

ويتمثل التمويل في المهام الأتية :

1/ تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بانواعهاالمختلفة .

2/ تحقيق أعلي معدل عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الإجتماعي .

3/ تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي تم إنجازها علي مستوى المؤسسات .

4/ الحصول علي الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة، وهي إستثمار النقدية وحسابات القبض والبضاعة والألآت والمعدات وذلك لزيادة الإستثمارات في أحد الأًصول وتقليله في أصل أخر أو زيادة أحد الخصوم مثل زيادة الإقراض .

[1]-المرجع السابق ص25-26

5/ التمويل يقوم بتحديد نوعية الإستثمار بين عدة بدائل تتناقص مع بعضها مثل "إقتراح زيادة مخزون بتفضيله علي بدائل أُخرى"، مثل شراء الألآت الجديدة أو زيادة مصروفات الإعلان.

6/ تتمثل أهمية التمويل في إعادة توزيع الدخل و الأصول بين مصادر الأموال وتحديد أفضل طريقة للحصول علي الأموال من تلك المصادر المتاحة.[1]

رابعاً: أهداف التمويل :

أن الهدف الأساسي التى تهدف اليه كل مؤسسة إقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها وإلتزاماتها وهنالك أهداف تتمثل في الآتي:

1/ إستخدام الموارد التي تم الحصول عليها الإستخدام الأمثل بشكل يؤدي الى زيادة فعاليات وإنجازات المؤسسة الى الحد الأقصى، وذلك بالتوصل الى قرارات إستثمارية سليمة وعمليات فعالة مع وجود مصادر أموال مختلفة يمكن الحصول عليها من الأموال وإختيار أفضلها.

2/ تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى لهم وتقاس بقيمة أسعار الشركة في الاسواق المالية.

3/ تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالى للشركة وزيادة ربحية السهم.

4/ تحقيق القيمة القصوى للشركة من ناحية إجمالية.

5/ تحقيق رفاهية المجتمع.

6/ تحقيق وتقييم الخدمات والمقدرة على إبقاء إستمرارية الشركة.

7/ تحديد المصدر الذي يضيف أقل التكاليف أي التمويل والذي يؤدي إستخدامه الى تحقيق إيراد إضافي.

8/ تحقيق أقصى قيمة حالية للمنشأة ولأصحابها أي تعظيم الربح في الأجل الطويل.

[1]- حسين محمد سمحان وأحمد عارف العساف، مرجع سابق ص17

9/ تحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال الى الشركة إستخدامها فيما يحقق الأهداف طويلة الأجل وذلك عن طريق تجميع كل المعلومات اللازمة عن طريقة الإستثماروالتمويل المتاح وتحليل مزود بالمقاييس العلمية التي تساعد في تحقيق الهدف العام والأهداف العامة للشركة بأفضل طريقة ممكنة من إستخدام أمثل للأموال.

10/ القدرة علي إتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الربط بين سياسات الأنشطة المختلفة كأُسلوب دقيق و هادف للإستخدام الأمثل للإمكانيات التمويلية المتاحة في المؤسسات الإنتاجية و الخدمية.[1]

خامساً: عوائق التمويل :

إن أهم العوائق التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل بإعتبارها الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية في جانب الإدارة الإقتصادية و مدى كفاءتها في إستغلال الموارد المتاحة ومن أهمها ما يلي :

الأول : عوائق مصادر التمويل الداخلي :

بالنسبة للإدخار العائلي : يواجه عدة عوائق تعيق التنمية ومنها الآتي :

1/ إنخفاض معدل الدخل الفردي : إن إنخفاض معدل الدخل الفردي في كثير من الدول النامية أدى إالى إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك و بالتالي إنخفاض حجم الإدخارات .

2/ أثر عامل المحاكاة، أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الإستهلاك في الدول المتقدمة.

3/ عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية التي تتلائم مع ظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

4/ عدم إستقرار القوة الشرائية للنقود حيث ان الأموال التي يدخرها في الإمتناع عن الإنفاق ، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع و الخدمات جراء الإرتفاع العام في مستوى الأسعار .

[1] –حسين محمد سمحان،وأحمد عارف عساف، مرجع سبق زكره،ص18

بالنسبة لقطاع الأعمال: يتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة و عدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع و القطاع العائلي نظراً لتخلف النظم و القوانين في هذه الدول ، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

بالنسبة للقطاع الحكومي: من أهم أسباب إنخفاض الإيرادات الجارية للدولة هي قصور نظامها الضريبي وذلك للأسباب الآتية :

1/ ضآلة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب إنخفاض متوسط دخل الفرد السنوي .

2/ إتساع نطاق العمليات العينية " المقايضة" .

3/ عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال .

4/ إنخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة .

بالإضافة لما سبق هناك عوامل أُخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها :

أ/ ضعف الثقة في المصارف و بالتالي اللجوء إلى الإكتناز.

ب/ الإبتعادعن المنافسة ومحاولة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.

ج/ عدم فاعلية اسواق الأوراق المالية.

د/ هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الإجتماعيةوالإقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفاً من إحتمال تدهور القيمة " قيمة العملة المحلية ".

5/ ضيق حجم السوق المحلية حيث يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية .

6/ صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب إستيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

7/ قلة الأيدي العاملة الماهرة وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

8/ عدم توفر الإستقرار السياسي و الإقتصادي في البلدان النامية.

9/ ندرة الإحصاءآت الدقيقة و الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع.

10/ فرض معاملة ضريبية غير مقبولة علي أرباح المستثمر الأجنبي . مما قلل من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في كثير من البلدان النامية.

ومن أهم العوامل التي كان لها تأثير علي المديونية الخارجية للبلدان النامية هروبرؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وتراكمها لدى المراكزالمالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية و التبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة .[1]

[1] جمال داود سليمان الدليمي ،التنمية الاقتصادية نظريات و تجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية ،2015 ،ص125-127

المبحث الثاني

مفهوم وأهداف وأدوات السياسة التمويلية

أولاً :مفهوم السياسة التمويلية :

تعرف السياسة التمويلية بأنها تلك السياسات النقدية التي تهتم بكيفية توزيع عدد وحدات الأرصدة النقدية و المالية المتاحة في الإقتصاد بين الوحدات الإقتصادية المختلفة وتأكيد كفايتها بالكمية والنوعية التي تضمن الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع. وذلك نظراً لأهمية التوزيع الأمثل للإئتمان ومراقبته بإعتباره مصدراً حيوياً لتمويل النشاط الإقتصادي وعاملاً جوهرياً في تحقيق التنمية الإقتصادية، إضافة إلى أنه يمثل مطلباً أساسياً لا غنى عنه لإستقرارالإقتصاد الكلي و سلامة أدائه بشكل عام. هذه الأهمية تنبع من الدور الذي يلعبه التمويل المصرفي في التأثير علي كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية في الدولة سواء في مجال القطاعات الإستهلاكية أو مجال القطاعات الإنتاجية .

وإنطلاقاً من هذه الحقيقة فإن السياسات التمويلية من خلال عملها علي مراقبة و إدارة وتوجيه التمويل المصرفي وتوزيعه بين القطاعات الإقتصادية وضمان كفايته بالكمية والكيفية التي تعمل على توازن الأوعية الإدخارية مع الأوعية الإستثمارية في الإقتصاد، تعتبر من أهم السياسات النقدية التي تتبعها السلطات الإقتصادية للمحافظة على الاستقرار الإقتصادي لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للدولة .[1]

ثانياً: اهداف السياسة التمويلية (الإئتمانية):-

تسعي السلطات الإقتصادية و النقدية من خلال مراقبة وإدارة وتوجيه عدد وحدات الأرصدة النقدية المتاحة بين القطاعات الإقتصادية والإستخدامات المختلفة إلى تحقيق أهداف يمكن إجمالها فيما يلي :

[1]- توثيق تجربة السودان في مجال المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية: مخطط ادارة السياسة النقدية و التمويلية ،بنك السودان المركزي ،2006م ،ص31

1/ إستقرار قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية "سعر الصرف" وذلك نظراً لما لهذا الإستقرار من أهمية في تعزيزالثقة الدولية في العمالة الوطنية وتسهيل عملية التجارة الدولية مع العالم الخارجي.

2/ إستقرار المستوى العام للأسعار والحد من حدة التقلبات الإقتصادية نظراً لأن عدم الإستقرار في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات وإضطرابات كبيرة في العلاقات الإقتصادية وحدوث تذبذبات مخلة في الطلب علي الأرصدة النقدية .

3/ إستقرار السوق النقدية والمالية، وذلك من خلال عمل السياسات التمويلية على القضاء على التقلبات الموسمية في حجم الطلب على الأرصدة النقدية، وتوسيع حجم الأوعية الإستثمارية، وضمان تدفق روؤس الاموال لقطاع الأفراد والشركات العاملة في الإقتصاد .

4/ تشجيع النموالإقتصادي وذلك من خلال ضمان التوزيع الامثل لوحدات الأرصدة النقدية المتاحة بين القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية وبالتالي المحافظة على المستويات من الدخل والتوظيف وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة بشكل عام .[1]

ثالثاً :أدوات السياسة التمويلية :-

ولتحقيق أهداف السياسة التمويلية، يتبع صانعوا السياسة التمويلية عدداً من الأساليب والأدوات والوسائل التي يختلف مدى تأثيرها علي مراقبة و إدارة و توجيه التمويل المصرفي بإختلاف التطور الإقتصادي و المصرفي في الدولة و الظروف التي تحيط بالنظام الإقتصادي، هذه الوسائل يمكن إجمالها في ثلاثة أنواع مختلفة لمراقبة وإدارة التمويل المصرفي وهي :

1/ أساليب الرقابة الكمية :-

تهدف إلى ضمان التدفق الكلي للتمويل المصرفي للقطاعات والوحدات الإقتصادية وتحريكها والعمل علي خفض التمويل المصرفي بما يتلاءم مع معوقات عمل تلك القطاعات والوحدات الإنتاجية العاملة في الإقتصاد فهذه الوسائل الكمية تعمل على التأثير على كمية أو حجم التمويل المصرفي المتاح من خلال تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية المتاحة لدى

[1]-مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، المرجع السابق ،ص31.

المصارف التجارية والأسواق النقدية والمالية، بجانب تأثيرها على قدرة هذه المؤسسات على خلق التمويل المصرفي وذلكمن خلال تأثيرها على عاملين جوهريين هما :-

أ/ حجم الإحتياطيات و الأرصدة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية العاملة في الدولة.

ب/ نسبة الإحتياطيات والأرصدة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية إلى الودائع النقدية والمالية التي بحوزة تلك المصارف.

وبالتالي فإن مدى فعالية السياسات التمويلية في تحقيق هدف الرقابة الكمية على التمويل المصرفي المتاح يعتمد في الأساس على مدى مقدرة تلك السياسات في التأثير على العاملين المذكورين أعلاهما.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن السلطات النقدية في سعيها إلى تحقيق الرقابة الكمية على التمويل المصرفي نجدها تستخدم ثلاثة من الوسائل الكمية وهي سياسة إعادة الخصم، سياسة عمليات السوق المفتوحة ، وسياسة نسبة الإحتياطي القانوني .

2/ أساليب الرقابة النوعية على التمويل المصرفي (أو ما يعرف بالرقابة الإنتقائية) :

وتهدف إلى توجيه التمويل المصرفي المتاح نحو قطاعات إقتصاديةإنتقائية تحقق اهداف وغايات المجتمع، وبالتالي فإن أساليب الرقابة النوعية على التمويل المصرفي تختلف عن أساليب الرقابة الكمية على التمويل المصرفي، و ذلك فيما يتعلق بإستطاعة الأولى للتمييز بين إستخدامات التمويل المصرفي المرغوب فيها والتي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للدولة وبين تلك الإستخدامات غير المرغوب فيها أو الهامشية للتمويل المصرفي، ومعالجة أوضاع القطاعات الحساسة في الإقتصاد دون التأثير على الإقتصاد ككل، و ذلك لما لها من مقدرة على الحد من مقدار أو حجم التمويل المصرفي الذي يُمنح في عمليات معينة بالشروط والضمانات التي يتطلب توفرها لمنح ذلك التمويل.

بينما اساليب الرقابة الكمية تحقق الرقابة الكمية فقط على التمويل المصرفي المتاح، إذ أنها تؤثر على الحجم الكلي للتمويل ولا تستطيع أن تؤثر على التوسع غير المرغوب فيه، أو الإنكماش غير المطلوب في بعض القطاعات الإقتصادية وللرقابة النقدية على التمويل

المصرفي أساليبها الخاصة، مثل تمويل التنظيم بالنسبة للمستهلكين، وتنظيم الإقتراض بضمان السندات عن طريق تحديد الهامش المطلوب، وتحديد حصة التمويل، والرقابة عن طريق إصدار التعليمات.[1]

3/ أساليب الرقابة المباشرة على التمويل المصرفي :-

تهدف إلى تعزيز وتقوية فعالية أساليب الرقابة الكمية والنوعية على التويل المصرفي. وهي عادة ما تُستخدم لتنظيم حركة التمويل المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الدولة، وللرقابة المباشرة علي التمويل المصرفي عدة صور وأشكال مثل:

أ/تحديد معوقات كلية أو قطاعية للتمويل المصرفي، الممنوح بواسطة المصارف التجارية وفقاً لأولويات وأهداف السياسة الإقتصادية و النقدية للدولة .

ب/ تحديد نسب يتعين على المصارف التجارية مراعاتها بين راس المال أو الودائع والإحتياطات النقدية والمالية إلى القروض المصرفية التي تمنحها هذه المصارف .

ج/ تحديد حدود قصوى لجملة القروض الممنوحة بواسطة المصارف التجارية ونشاطاتها الإستثمارية خلال فترة زمنية محددة .

د/ مطالبة السلطات النقدية "البنك المركزي" للمصارف التجارية بدفع سعر فائدة إضافي "غرامة"، إضافة إلى سعر إعادة الخصم المقرر وذلك عندما تتجاوز القروض الممنوحة بواسطة أحد هذه المصارف النسب المحدودة بواسطة السلطات النقدية .

ه/ منع أو تحجيم تمويل إنتاج أو إستيراد بعض السلع والخدمات و ذلك للحد من المغالاة في طلب المستهلكين لهذه السلع و الخدمات.[2]

[1] – مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، المرجع السابق، ص32-33

[2] _ مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، المرجع السابق ص34

صيغ وأساليب التمويل

وتشمل الآتي:

أولاً: الأساليب القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة:

1/ المضاربة : هي عقد مالي تمويلي فيه يوفر المصرف بالكامل رأس المال المطلوب لتمويل مشروع ما، بينما تقع مسؤلية الخبرة و الأيدي العاملة على مُنفذ المشروع، و يتم تقاسم الأرباح أو الخسائر التي يديرها المشروع بين المصرف و مُنفذ المشروع وفقاً لنسبة محددة، ويتحمل المصرف وحده الخسائر المالية. ويجوز تحميله مسؤولية الخسائر المالية المتكبدة، و يستخدم هذا الأًسلوب عادة في المشاريع الإستثمارية التي تستغرق مدتها فترة قصيرة وفي التجارة والمبادلات التجارية .

ويؤثر على حد سواء على جانبي الأصول و الخصوم في موازنات المصارف، فمن ناحية الخصوم ، يعرف العقد بين المصرف والمودعين على اساس أنه عقد (مضاربة غير مقيدة) لأن المودعين يوافقون علي إستخدام المصرف لأموالهم، حسب تقديره هو لتمويل قائمة مفتوحة من الإستثمارات المجزية، ويتوقعون أن يتقاسموا مع المصرف مجمل الأرباح التي حققتها أعمال المصرف. وبالنسبة لجانب الأصول، يعرف العقد المبرم بين المصرف ومنفذ المشروع على أساس أنه عقد(مضاربة مقيدة) لأن المصرف يوافق على تمويل المشروع بعينه.

الركيزة الأساسية للنظام المصرفي الإسلامي في ظل المضاربة :-

ينبغي توافر ثلاثة شروط لصيغة المضاربة :

أ/ لا ينبغي أن يخفض المصرف المخاطرة الإئتمانية عن طريق طلب ضمانات إضافية (إحتياطية) لهذا القرض، فهو يتحمل بالكامل و بمفرده المخاطرة المالية، ويجوز طلب ضمانة إحتياطية للعميل للحد من المخاطرة الأخلاقية.

ب/ لا بد من تحديد الربح علي نحو صارم كنسبة مئوية وليس كمبلغ إجمالي.

ج/ يتمتع منفذ المشروع بالحرية المطلقة في إدارة الأعمال.

من حق المصرف ان يتلقى من منفذ المشروع رأس مال القرض في نهاية الفترة المنصوص عليها في العقد فقط إذا ما كان هناك فائض، وإذا إتضح من دفاتر المشروع وجود خسارة فإن ذلك لا يعتبر بمثابة تخلف عن الدفع من قبل منفذالمشروع، بإستثناء حالات الإهمال أو سوء الإدارة.

2/ المشاركة: هي عقد مشاركة سهمية ولا يعتبر المصرف هو المصدر الوحيد للأموال اللأزمة لتمويل مشروع ما إذ يسهم شريكان أو أكثر في رأس المال المشترك لإستثمار ما يجري تقاسم الأرباح والخسائر علي نحو صارم، وفقاً لحجم مساهمة كل منهم المالية. ويُستخدم هذا الأُسلوب عادة في تمويل المشاريع الإستثمارية طويلة الأجل، و يجوز للمصرف المشارك ممارسة حقوق التصويت المقابلة لحصته في رأس المال السهمي للشركة، و يجوز لممثليها أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الشركة، ولهم الحق في المشاركة في إدارة المشروع.[1]

3/ الإستصناع: وفيه يتم التعاقد بين المشتري و الصانع، ويشترط في الإستصناع العمل من البائع ويطلق عليه الصانع؛ بينما يسمي المشترى المستصنع، وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً، وتستخدم عقود الإستصناع مع شركات المقاولات عند الرغبة في الإستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية، الحكومية؛ وتشييد الطرق السريعة، والجسور، وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد، بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة.

4/ السلم : وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر، فهو يبيع آجل بعاجل وبهذا الأسلوب يتم للبائع الحصول على الثمن مقدماً ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلع سوى بانتاجها أو بشرائها من السوق المحلية أواستيرادها من الخارج. ويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان و المكان المحددين. ويعد السلم الأداة الإستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الإنتاج الزراعي، حيث يوفر للمنتجين رأس المال العامل الذي يحتاجونه لتمويل عمليات الإنتاج و مدخلات الإنتاج، على أن يتم السداد

[1] مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، المرجع السابق ص 47-48

للبنك بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد. ويستفيد البنك من شراء السلع عن طريق السلم في حالة ارتفاع الأسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم، كما يواجع مخاطر إنخفاض الأسعار . ويمكن للبنك تأمين مخاطر إنخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازياً، يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويتسلم الثمن حاضراً على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول.[1]

5/ المزارعة :هي المقابل التقليدي لعقد المضاربةفي الزراعة، و يجرى إقتسام المحصول بين المصرف ومنفذ المشروع. ويجوز أن يقوم المصرف بتوفير الأموال والأرض.

6/ المساقاة : هي المقابل التقليدي لعقد المشاركة في إدارة البساتين، و يتم إقتسام المحصول بين الشركاء على أساس مساهمة كل منهم.

ثانياً: أساليب غير قائمة علي أساس تقاسم الأرباح او الخسائر :-

تُستخدم في المجالات التي لا يمكن فيها تنفيذ أساليب تقاسم الربح و الخسارة، على سبيل المثال، في حالة صغار المقرضين أو القروض الإستهلاكية. وتشمل الآتي :

1/ القرض الحسن: قروض بدون فائدة :يحض القرآن علي تقديمها لمن يحتاجون إليها، ويسمح للمصارف بتحميل المقترضين رسم خدمة لتغطية النفقات الإدارية المترتبة علي تجهيز القرض، ويشترط أن لا يكون الرسم ذا صلة بحجم القرض أو أجل إستحقاقه.

2/ البيع المؤجل : مبيعات الدفع المؤجل، يجوز للبائع أن يبيع منتج ما على اساس الدفع المؤجل على أقساط أو في شكل مبلغ إجمالي، ويجرى الإتفاق على ثمن المنتج بين المشتري والبائع في وقت المبيع، ولا يتضمن ذلك أي أعباء مالية نظير تأجيل الدفع . وعلى عكس العقود القائمة علي أساس مبدأ تقاسم الربح و الخسارة، تقترن معاملات مثل رفع السعر والإجارة وإيجاد الحيازة بسعر عائد ثابت وحُدد سلفاُ فضلاَ عن إقترانها بضمانات إحتياطية. وفي الواقع، تضيف المصارف نسبة مئوية لسعر الشراء أو تكاليف إضافية ترتبط بهذه

[1] عبدالوهاب الأمين/فريد بشير،اقتصاديات النقود والبنوك ،مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، بغداد، الطبعة الأولى 2008م،ص204-205.

المعاملات كهامش ربح، وتُستخدم الأصول المشتركة كضمان وعلاوة على ذلك يجوز للمصارف أن تطلب من العملاء تقديم ضمانات إحتياطية.

3/ الإجارة والإقتناء:الشراء مع التسليم المؤجل : وتعني أن يؤجر طرف ما منتجاً ما مقابل مبلغ معين و لفترة زمنية معينة، وفي حالة الإجارة و الإقتناء يشتمل كل قسط من المدفوعات على نسبة معينة تقيّد في حساب الشراء و نقل ملكية المنتج نهائياً.

4/ الجعالـــــة: وهي تعني :أن يتعهد طرف ما بأن يدفع لطرف آخر مبلغا للشروط المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين. وعادة ما يطبق هذاالأسلوب على معاملات من نوع الاستشارات والخدمات الفنية، وتوظيف الأموال، والخدمات الائتمانية.[1]

5/ المرابحة:المرابحة في الأساس هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم ، فيشترط فيها أن يكون رأس المال معلوماً للمشتري و أن يكون الربح أيضاً معلوماً كنسبة من رأس المال أو مبلغ من المال يضاف إلى رأس المال عند البيع. وتوصف المرابحة في البنوك الاسلامية بأنها بيع لآمر بالشراء. البنك يتلقى من عميله أمراً بشراء كمية محددة من سلعة ذات مواصفات معينة على أن يشتري العميل السلعة بسعر يحقق للبنك نسبة الربح المتفق عليها.[2]

6/ المقاولة: عقد يتعهد أحد الطرفين بمقتضاه أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مباحاً شرعاَ لقاء مقابل متعهد به الطرف الآخر، على أن يكون عقد المقاولة مكتوباً وليس شفاهة، مع وصف المحل والنوع والمقدرة والطريقة والمدة .[3]

---

[1] مخطط ادارة السياسة النقدية و التمويلية،مرجع سابق 48-50

[2] –أقتصاديات النقود و البنوك،ص 206-207

[3] -ادارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الاسلامي،صابر محمد حسن ،الادارة العامة للبحوث و الاحصاء بنك السودان المركزي،2004،ص 39

الفصل الثالث

أداء القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة 2006-2016

المبحث الأول: مكونات القطاع الزراعي في السودان

المبحث الثاني: المساحات المزروعة لبعض المحاصيل الزراعية

المبحث الثالث: تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

المبحث الأول

مكونات القطاع الزراعي في السودان

المقدمة:

يُعد القطاع الزارعي بشقيه النباتي والحيوانى القطاع الرائد والمحرك لإقتصادالسودان، وتبين الدارسات العديدة التى تناولت السودان كقطر زارعي أن مساحة الأراضي الزراعية ذات التربة الخصبة تقدر بحوالي 84 مليون هكتار (الهكتار=2.38 فدان)، يستغل منها السودان حوالي 30% في القطاعات الزراعية. حيث تمثل الزراعة المروية 17%من المساحات الزراعية المستغلة (لأن هنالك دورة زراعية فتزرع الأرض أكثر من مرة في العام الواحد)، والزراعة المطرية (زارعة مرة واحدة في العام) تمثل نسبة 10% من المساحات الزراعية المستغلة، بينما تمثل الزراعة بالفيضانات 3% من المساحات الزراعية المستغلة. .تقوم كل من القطاعات الزراعية الحديثة والتقليدية بإنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية، ويهيمن القطاع الزارعي الحديث على إنتاج المحاصيل التي تصدر إلى الأسواق العالمية.

يمثل القطاع الزارعى بقطاعاته المختلفة عصب الاقتصاد السودانى والمحركالرئيس للقطاعات الاقتصادية الأخرى إذ يسهم بنسبة تتراوح مابين (28.5%–36.8%) من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، ويساهم بنحو 80% من الصادرات (بدون تضمين قيمة البترول)، وقد تراجعت نسبة الصادر الزارعي بعد استخراج وتصدير النفط لتتراوح مابين (7–15%) فقط من الصادر، ويمثل مصدر العمل ل 80% من القوى العاملة ويوفر 50% من المواد الخام للقطاع الصناعي.[1]

[1]- سعد عبد الله سيد أحمد ،الدراساتالسودانية:مقرر دراسي جامعة السودان المفتوحة.مطبعة جامعة السودان المفتوحة،الخرطوم.2016.ص208.

أقسام القطاع الزراعي :-

يشمل القطاع الزراعي الإنتاج النباتي والحيواني (الثروة الحيوانية والسمكية) .

أولاً: القطاع النباتى:-يشمل الإنتاج النباتي الزراعة المطرية (التقليدية والآلية) والزراعة المروية والحقول والغابات. ويضم المحاصيل الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والمحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية.

وتنقسم الزراعة في السودان إلى قطاعين رئيسيين بالإضافة لقطاع الغابات وهي :-

1/ القطاع المطري التقليدي والحديث:-

حيث نجد أن الزراعة المطرية في السودان تمثل 92% من جملة الأراضي المزروعة في السودان و التي تبلغ 43.2 مليون فدان.و تواجه هذين القطاعين مشكلة هيكلية اساسية أعاقت من تطورهما و حسن ادائهما الانتاجي كما لعبت دوراً مباشراً في ارتفاع تكاليف الإنتاج ، تلك المشكلة كانت صعوبة الترحيل و النقل، سواء لمدخلات الإنتاج ، أو للمحاصيل المنتجة ، كما لعب نقص الايدى العاملة اللازمه في فترة الكديب "التخلص من الاعشاب الطفيلي" و الحصاد دوراً لا ينكر في التأثير على انتاجية القطاع .

بالنسبة للقطاع المطري التقليدي فإنه لم يكن اكثر من حيازات صغيرة يملكها أفراد أو أسر ويكون إنتاجها غالباً في حدود الإستهلاك الشخصي للمنتج . هذه المشاريع كانت تنتشر في كل أنحاء البلاد ولعبت الحرب دوراً واضحاً في هجرة الكثيرين لهذه المشاريع الصغيرة ، كما لعب توجه الدولة نحو التوسع في شكل مشاريع كبيرة الحجم مثلما حصل في مناطق المناقل، الرهد، حلفا الجديدة وأجزاء من دارفور وكردفان ومنطقة النيل الأبيض و الأزرق دوراً سالباً. كما وأنه في أعقاب السياسات التي إتبعتها وزارة المالية وما قادت إليه من رفع أسعار المحروقات أُضيفت مشكلة الوقود وقطع الغيار لهموم المنتجين في مناطق الزراعة المطرية الحديثة .

2/ القطاع المروي:

هذا القطاع هو أهم القطاعات التي تساهم بفعالية في توفير الغذاء وإنتاج المحاصيل النقدية التي تذهب لدعم قطاع الصادر، و يضم هذا القطاع المشروعات الإستراتيجية القومية وعلي رأسها

مشروع الجزيرة، ثم إمتداداته مثل مشروع المناقل والرهد، و مشاريع منطقة القاش وستيت، ومشاريع النيل الأبيض، وبعض المشاريع في الإقليم الشمالي. يمتد قطاع الزراعة المروية من حيث المساحة علي رقعة تقدر بحوالي 4 مليون فدان أو 1.6مليون هكتار وهذه تمثل اكبر مساحة زراعية في أفريقيا جنوب الصحراء. تنتج مناطق الزراعة المروية نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً وهو يشكل نصف الصادرات. وتشمل المحاصيل الرئيسية التي تنتج في هذا القطاع القطن، القمح، الذرة، الفول بالإضافة لمحاصيل أُخرى متفرقة كاللوبيا، الفول المصري، الحلبة، الشمار والكسبرة .

لقد عانت الزراعة بشكل عام في السودان من تدني الإنتاجية حيث ينتج الفدان أقل من فترته الحقيقية، وأدى ذلك الى تذبذب الإنتاجية، كذلك التعديل في المساحات المزروعة ظل يتغير وفقاً لسياسة الحكومة الموجودة في السلطة. وقد قُدرت إنتاجية الفدان في مشروع الجزيرة من القطن والذرة و القمح و الفول بأنها تقل بحوالي من الربع الى الثلث من حجم الإنتاجية المتوقعة حسب نتائج أبحاث وحدة تجارب الأبحاث التابعة لوزارة الزراعة، داخل نفس المشروع [1]

والجدول التالي يوضح حجم المساحة المزروعة في السودان خلال الفترة (2006–2016)

جدول رقم (1) حجم المساحات المزروعة في السودان خلال الفترة 2006–2016

(مليون فدان)

الموسم	الزراعة المروية	الزراعة المطرية	جملة المساحة المزروعة
2006/2005	2.0	39.3	41.3
2007/2006	2.7	36	38.7
2008/2007	2.4	38.8	41.2
2009/2008	2.6	40.6	43.3
2010/2009	3.3	44.8	48.1
2011/2010	3.6	41.7	45.3
2012/2011	3.5	37.6	41.1
2103/2012	3.6	47.0	50.6
2014/2013	3.3	36.4	39.3
2015/2014	3.8	50.5	54.3
2016/2015	3.6	39.6	43.2

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

[1]- قسوم خيري بلال خيري.إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان: حقائق الماضي ورؤى المستقبل،المكتبة الوطنية:الخرطوم.2013.ص52

الجدول رقم 1 يوضح حجم المساحة المزروعة المطرية والمروية في السودان خلال الفترة (2006–2016م) ، حيث كان حجم المساحة المزروعة 38.7 مليون فدان في العام 2006م و أستمر حجم المساحة المزروعة في الزيادة إلى أن وصلت 48.1 مليون فدان قي العام 2010م ، ثم تقصلت هذه المساحة خلال عامي 2011 و 2012م حيث وصلت إلى 41.1 مليون فدان ، و ذلك يعُزي لتراجع المساحة المزروعة مطرياً ، ثم شهد العام 2013م زيادة كبيرة حيث وصل حجم المساحة المزروعة إلى 50.6مليون فدان ،لكنها إنخفضت في العام 2014م إلى 39.3مليون فدان ، و في العام 2015م وصل حجم المساحة المزوعة إلى 54.3 مليون فدان، وهذه الزيادة نتيجة لزيادة المساحة المزوعة مطرياً ، ثم إنخفضت المساحة المزوعة في العام 2016م إلى 43.2مليون فدان .[1]

شكل رقم (1) يوضح حجم المساحة المزروعة خلال الفترة 2006–2016

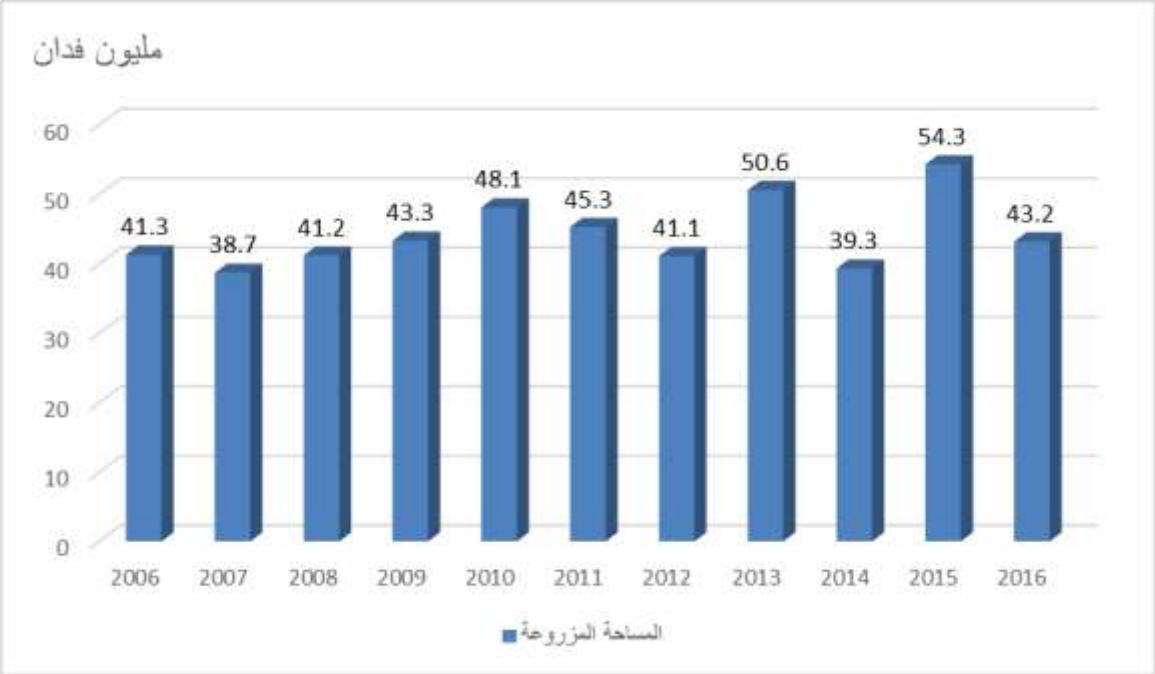

[1]- قسوم خيري بلال خيري، المرجع السابق، ص53

3/ قطاع الغابات :

تُعتبر الغابات مورد طبيعى ومتجدد وتغطى أكثر من 64 مليون هكتار من مساحة السودان، ولم يستغل جزء كبير من الغابات .وتقوم الهيئة القومية للغابات بالكثير من الأنشطة التى من شأنها الحفاظ على التربة والبيئة وتتمثل فى تشجير الغابات وحجزها ومتابعة طق الأشجار لإنتاج الصمغ العربى ومتابعة مناشير الغابات لتوفير حطب الوقود . كما تقوم الهيئة أيضا بتشجيع استخدام المخلفات الزارعية والطاقة البديلة لتقليل استخدام الفحم وخشب الوقود، وكذلك وضعت الهيئة القومية للغابات بالتعاون مع شركات القطاع الخاص مشروع توزيع أنابيب الغاز بكافة ولايات السودان واستغلال الطاقة بالتحول من الفحم الى مشتقات البترول .

وتوفر الغابات حطب الوقود " حطب الحريق و الفحم النباتي " الذي يقدر بحوالي 78% من جملة استهلاك الطاقة ،و تعتبر المرعى الطبيعى والدائم للثروة الحيوانية فى البلاد حيث توفر حوالى 70% من الغذاء للحيوانات [1].

ثانياً:القطاع الحيواني:

يعتبر السودان من أهم الدول العربية والافريقية في إنتاج الثروة الحيوانية و منتجاتها ، ويساهم الإنتاج الحيواني في تحسين مستوى المعيشة وضمان الامن الغذائى بتوفير اللحوم بانواعها والبيض ومنتجات الالبان للاستهلاك المحلي والاسهام في الصادر. و تعتبر الثروة الحيوانية التى يتمتع بها السودان أحد الموارد الطبيعية المهمة وهى من الثروات المدخرة ذات الأثر الواضح في تقدم ونمو القطر، وقد بدأت عمليات تصدير الماشية بشقيها الحي و المذبوح عام 1905م ، ومنذ منتصف الأربعينيات ظل قطاع الثروةالحيوانيةفي السودان في تزايد مضطرد فى العددية والمساهمة بشكل ملحوظ في اقتصادالبلاد، وتمثل مساحة المراعي الطبيعية في السودان حوالي 39 مليون هكتار . [2]

و الجدول التالي يبين تقديرات تعداد الثروة الحيوانية في السودان خلال الفترة (2006–2016).

[1]-سعد عبد الله سيد أحمد، مرجع سابق، ص 223
[2]-قسوم خيري بلال خيري ،مرجع سابق، ص 220

جدول رقم(2) تقديرات تعداد الثروة الحيوانية في السودان خلال الفترة (2006–2016)

(ألف رأس)

النـــــــوع / العـــــــام	الأبقار	الضأن	الماعز	الإبل	المجموع
2006	40,994	50,390	42,756	4,078	138,218
2007	41,138	50,651	42,938	4,238	138,965
2008	41,426	51,067	43,104	4,406	140,003
2009	41,563	51,555	43,270	4,560	140,948
2010	41,761	52,079	43,441	4,623	141,904
2011	29,618	39,296	30,649	4,715	104,278
2012	29,840	39,483	30,837	4,751	104,911
2013	30,010	39,568	30,984	4,773	105,335
2014	30,191	39,846	31,029	4,792	105,858
2015	30,376	40,210	31,227	4,809	106,622
2016	30,632	40,612	31,481	4,830	107,555

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

و يلاحظ من الجدول (2) أن أعداد الثروة الحيوانية كانت في ازدياد خلال الفترة (2006–2010) ، ثم سجلت انخفاضاً ملحوظاً في السنوات التالية (2011–2016) مع تسجيل زيادة طفيفة خلال الفترة 2015–2016.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاث طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهي:

(1) طريقة الناتج أو القيمة المضافة :و تبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الانتاجية .

(2) طريقة الدخل: ووفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساويمجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل تعويضات العامليننبما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدىمؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات.

(3) طريقة الإنفاق: حسب هذه الطريقة :فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص والحكومي وصافي التعامل الخارجي. ويتبع السودان الطريقة الأولى والثالثة .[1]

[1] – تقرير بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون للعام 2016م،ص117.

والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الزراعي(بأقسامه المختلفة) في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006–2016.

جدول رقم (3) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006–2016 (مليون جنيه)

القطاع / الفترة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة المساهة%
2006	8.177	6.11	7.930	22.217	36.8
2007	8.03	7.34	6.84	22.21	36.2
2008	8.06	6.14	11.83	26.03	31.0
2009	8.6	7	12.4	28.0	30.8
2010	9.2	7.2	13	29.4	31.3
2011	7.8	7.15	12.05	27.0	28.9
2012	8.2982	5.527	13.2674	27.0927	30.6
2013	8.6301	6.1006	13.5526	28.2833	30.5
2014	8.2751	6.7194	14.0467	29.0411	28.5
2015	9.9	6.6	16.5	33.0	29.9
2016	10.4	6.8	17.4	34.6	30.1

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

الجدول رقم (3) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت نسبة المساهمة 36.8% ثم بدأت النسبة فى التناقص الى أن وصلت 30.8% في العام 2009م ، ثم عاودت في الارتفاع بنسبة ضئيلة بلغت 31.3% في العام 2010م ، ثم تفاوتت النسبة بين الانخفاض و الارتفاع الى أن وصلت 30.1% في العام 2016م .

شكل رقم(2) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2016

المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي:-

إن إعتماد الاقتصاد السوداني في نمو موارده على الإنتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التى اتسم بها الإنتاج الزراعي طيلة تلك الفترة بسبب إعتماده على مستويات هطول الأمطار وتفشي الآفات الزراعية. وقد إنعكست آثارها على معدلات النمو في الاقتصاد السوداني كما لازمت تلك التطورات الإنتاج الزراعي طيلة السنوات اللاحقة، وتشمل أهم المعوقات ومحددات الإنتاج في القطاع الزراعي ما يلي :-

أ-عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم هذا القطاع وتؤدي إلى هيكلة ورفع الإنتاجية بصورة مستدامة؛ إلى جانب إزالة المعوقات الأساسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير محاصيل بديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع مع إعادة النظر في الدورة الزراعية حسب ظروف كل مشروع على حدى ووفق الظروف الخاصة به .

ومن أهم أسباب تدهور المشاريع المروية الاختيار غير الموفق أو غير المدروس لبعض المحاصيل، هذا إلى جانب عدم التأكد من إلتزامالمزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية، إذ لا توجد أسس واضحة في سياسة التكثيف واختيار المحاصيل المناسبة في المشروعات المروية حتى أصبح التقليص العشوائي والمستمر في المساحات المنتجة من أسباب التدهور في المشاريع المروية وخاصةً مشروع الجزيرة الذي واجه مشاكل أساسية نتيجةً لتخفيض الكثافة في المحصول من 80% بعد بدء تنفيذ سياسة التكثيف في منتصف السبعينات إلى حوالي 40% في التسعينات، حيث تم تخفيض المساحات المزروعة بالقطن في بداية التسعينات لصالح المحاصيل الغذائية مثل الذرة و القمح، وقد ترتب على سياسات التكثيف والتنويع ارتفاع وتفاقم مشكلة التمويل .[1]

ب-مشاكل التمويل :-

ارتفعت حاجة المشاريع المروية إلى التمويل مع التكثيف المحصولي، وتفاقمت مشكلة التمويل عندما تدنت الإنتاجية في تلك المشاريع نتيجة لأسباب عدة منها مشاكل ادارية و اختيار دورات لزراعة محاصيل ضعيفة الإنتاجية عالية التكاليف، وتدهور نظم الري و تراكم الاطماء

[1] – عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2001،ص128-129

وتزايد التكاليف الإدارية و ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات الزراعية و تدني أداء التسويق للقطن. ونتيجةً لهذه العوامل ارتفعت حاجة المشاريع إلى التمويل مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدهور الإنتاج وبالتالي نقص العائد المادي للعمليات الزراعية، عجـــزت المشاريع عن مقابلة خدمة الديون للتمويل المقدم من محفظة المصارف، خاصةً بعد التحول في علاقات الإنتاج من نظام الحساب المشترك إلى الحساب الفردي حيث عجـــز عدد كبير من المزارعين المعسرين سداد الديون المستحقة عليهم مما أدى إلى عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل للمشاريع المروية وقد ترتب على عدم توفر التمويل بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب مزيد من التدهور في الإنتاج .[1]

ج–المدخلات الزراعية :–

كان تمويل المدخلات الزراعية في الفترة ما قبل عام 1992م يتم عن طريق وزارة المالية، أما من موارد الميزانية أو عن طريق القروض التي كانت تقدم للدولة من بعض الدول مثل الكويت والسعودية واليابان وأمريكا وبعض الدول الغربية، إلى جانب المؤسسات المالية الإقليمية والدولية مثل بنك التنمية الافريقي والبنك الاسلامي للتنمية وبنك التسليف الألماني(KFW) وهيئة التنمية الدولية.

وبعد تقلص العون الخارجي أصبح السودان يعتمد على نفسه في استيراد و تمويل المدخلات الزراعية، وقامت المصارف التجارية بتوفير التمويل بالعملة المحلية على صيغة السلم، كما يقوم بنك السودان بتوفير المقابل الأجنبي. وعندما بدأ عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل لجأت المشاريع إلى الحصول على إحتياجاتها من المدخلات عن طريق الدفع الآجل من مبيعات القطن، وقد أدى هذا الاسلوب في شراء المدخلات إلى مزيد من تفاقم الأزمة المالية للمشاريع إذ أصبح تسويق القطن يرتبط بمتطلبات التمويل فتضطر شركة أقطان السودان إلى بيع القطن بالآجل بأسعار متدنية و تكاليف تمويل عالية.

[1] –المرجع السابق، ص129-130

د-تدهور البنيات الأساسية :-

مع تقلص العون الخارجي الذي كان يستغل في إعادة تعمير المشاريع المروية و تعمير المعدات والآليات الزراعية توقفت صيانة المعدات ونظم الري و ترتب على ذلك تهالك المعدات الزراعية و تكاثر الاطماء والحشائش في قنوات الري، مما أدى إلى تدهور كفاءة الري، وترتب على ذلك تقليص المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية. كما أدى النقص في آليات تسوية الأراضي إلى مزيد من تقليص المساحات التي يمكنزراعتها و ذلك لتعرضها للغرق أو الأراضي المرتفعة التي يصعب توصيل المياه إليها فتسبب في عطش المحصول .

إن تدني كفاءة الإنتاج مع تقليص المساحات المزروعة والزيادة في تكاليف الإنتاج مع المعدل العالي لمصروفات الري أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج للفدان وبالتالي تحقيق خسارات في نهاية الموسم .[1]

ه-التسويق :-

بالرغم من أن سياسات التحرير قد هيأت مناخاً مواتياً و ايجابياً لفتح آفاق اوسع في الاسواق العالمية لتسويق المحاصيل ومن ضمنها القطن، الإ أن تسويق القطن لم يطرأ عليه أي تحسن يذكر وذلك لاسباب عدة أهمها: تقليص المساحات المخصصة لزراعة القطن لصالح المحاصيل الغذائية الذرة الرفيعة والقمح. كما أن تدني الإنتاجية أدى إلى تراجع مركز قطن السودان في الاسواق العالمية. كما ان الأسلوب المتبع في تسويق القطن والارتباط بأسواق محدودة وعدم الإنفتاح لأسواق جديدة ومتنوعة وإتباع سياسة البيع الآجل والمرتبط بتوفير التمويل للعمليات الزراعية، وتدني مستوى إعداد القطن المعد للتصدير كل ذلك أفقد قطن السودان مكانته و قوته في الأسواق العالمية، و بالتالي أفقده الحصول على عائد مجز للمزارعين مما أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعته كمحصول ذي عائد مجز.

أما الزراعة المطرية فمن أهم مشاكلها الإنتاجية المتدنية وبالتالي إرتفاع تكاليف الإنتاج مما جعل توفير التمويل أكثر تعقيداً خاصة في حالة تدني الأسعار العالمية، عندما بدأت الدولة توجيه المصارف لتمويل الزراعة وفرض سقف محدد لتمويل القطاع الزراعي، وأدى ذلك إلى تعرض

[1] -المرجع السابق، ص130-131

المصارف إلى مخاطر تعثر المزارعين نسبةً لتدني الإنتاج وتذبذب الإنتاجية في مواسم الجفاف أو ندرة الأمطار. حيث تعثر عدد كبير من المزارعين عن تسديد حقوق المصارف مما أدى إلى تفاقم مشاكل الديون المتعثرة وأثر ذلك سلباً على أوضاع بعض المصارف المالية، فأخذت المصارف في العزوف عن الدخول في المخاطر المرتبطة بتمويل الزراعة المطرية وقد نتج عن ذلك مزيد من التدهور في هذا القطاع.

هنالك عائق آخر لانطلاق الزراعة المطرية هو عدم وجود سياسة زراعية خاصة بالزراعة المطرية واضحة في اختيار أنواع المحاصيل الأساسية المناسبة وإدخال جرعات من التقنيات الحديثة في زراعتها، سواء كان ذلك عن طريق الحرث أو عن طرق الزراعة أو تحسين البذور ،كذلك اتضح أن التوسع الأفقي في الزراعة المطرية لا يتناسب مع حجم التمويل المتاح للزراعة المطرية.[1]

6-التصحر:-

يزحف شبح التصحر في السودان دون توقف، التي طالما وصفها العالم بأنها الضامن الأول لسلة الغذاء العربية ، بفضل ما تتوفر عليه من مساحات خصبة تصلح للزراعة .

وتصنف مؤسسة "غولدمان ساكس" الامريكية في دراسة حديثة، السودان في المركز الأول في قائمة الدول التي تمتلك أراضي زراعية غير مستغلة ، وذلك بمساحات تقترب من 80 مليون فدان، غير ان مخاطر التصحر التي تمحو عشرات آلاف الأفدنة سنوياً من الخارطة الزراعية للدولة، تُهدد هذه الثروة.

[1]- المرجع السابق، ص131-132

وقال خبير الجغرافيا والإستشاري في مكتب خدمات البيئة و التنمية السوداني ، محمد السماني ل"العربي الجديد"، إن ثلثي مساحة السودان الشمالي متأثران بالتصحر بين خطي عرض10–18 درجة شمال، وتلك رقعة تعادل نحو 51% من إجمالي مساحة السودان .

والتصحر هو تعرض الأرض للتدهور فالمناطق القاحلة وشبة القاحلة والجافة، مما يؤدي إلى فقدان هذه الارض قدرتها علي الانتاج الزراعي. ووفقاً لدراسة صدرت مؤخراً عن منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة "فاو" خسر السودان خلال السنوات الخمس الماضية ما يتراوح بين 50ألف إلي 250ألف هكتار سنوياً، خلال الفترة الممتدة من 2005–2010 .[2]

[2]-عاصم إسماعيل ،التصحر يلتهم ملاين الأفدنة في السودان ، صحيفة العربي الجديد، 2016/9/26

المبحث الثاني

المساحات المزروعة لبعض المحاصيل الزراعية

أولا:المحاصيل النقدية

1/القطن :

بدأ إنتاج القطن في السودان بدلتا طوكر عام 1862م وبعد اكتمال خزان سنار في عام 1925م توسعت زارعته بمشروع الجزيرة وامتداد المناقل وحلفا الجديدة والرهدوالسوكي (90% من أقطان السودان). ويمثل القطن محصول الصادر الأول في السودان الذي يعتمد علية الإقتصاد السوداني في جلب العملات الصعبة (النقد الأجنبي)، كما يوفر المادة الخام لبعض الصناعات المحلية حيث تستخدم بذرة القطن في صناعة زيت بذرة القطن وصناعة الصابون، وتستخدم ألياف القطن في صناعة الغزل والنسيج وهو محصول الألياف الوحيد الذي يزرع علي نطاق تجاري في السودان في الوقت الحالي في الوقت الحاضر، ويوفر فرص العمل لعدد كبير من السكان، ويستخدم كسبه (سيقانه) في غذاء الحيوان، وقد عرف القطن السوداني بأنه من القطن طويل التيلة والذي يزرع في مشروع الجزيرة وامتداد المناقل، بالإضافة إلى القطن متوسط التيلة الذي يزرع في مشروع حلفا الجديدة (خشم القربة) ومشروع دلتا طوكر ومشروع السوكي. أما القطن قصير التيلة فيزرع في مناطق جبال النوبة و جنوب النيل الأزرق وجنوب القضارف.[1]

[1] – سعد عبدالله سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص226

والجدول التالي يوضح الإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة للقطن خلال الفترة 2006–2016م.

جدول رقم (4)الإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة للقطن خلال الفترة 2006–2016م

المساحة المزروعة (ألف فدان)الإنتاج(آلاف الأطنان المترية) الإنتاجية(كجم/فدان)

الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2006/2005	406.4	255	480
2007/2006	381	244	440
2008/2007	127.3	107	460
2009/2008	224.2	169	540
2010/2009	56	11.9	210
2011/2010	107	71	710
2012/2011	392	288	800
2013/2012	177	131	700
2014/2013	193	162	800
2015/2014	176	176	1000
2016/2015	222	205	1010

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

الجدول رقم (4) يوضح حجم المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القطن حيث سجلت المساحة المزروعة في العام 2006م 406.4 ألف فدان وإنتاج قدره 255ألف طن وإنتاجية بلغت

480 كجم/ فدان، ثم تأرجحت المساحة المزروعة من محصول القطن بين الزيادة والنقصان، فقد تناقصت المساحة المزروعة من محصول القطن خلال الأعوام 2007، 2008 ، 2010، مع زيادة بسيطة خلال العام 2009 .

أما الفترة 2011–2016 فقد سجلت المساحة المزروعة من محصول القطن زيادة بسيطة خلال الأعوام 2011، 2012 ،2014 ،2015 ، و إنخفاض في الأعوام 2013 ، 2015 .

شكل رقم (3) يوضح المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القطن خلال الفترة 2006–2016

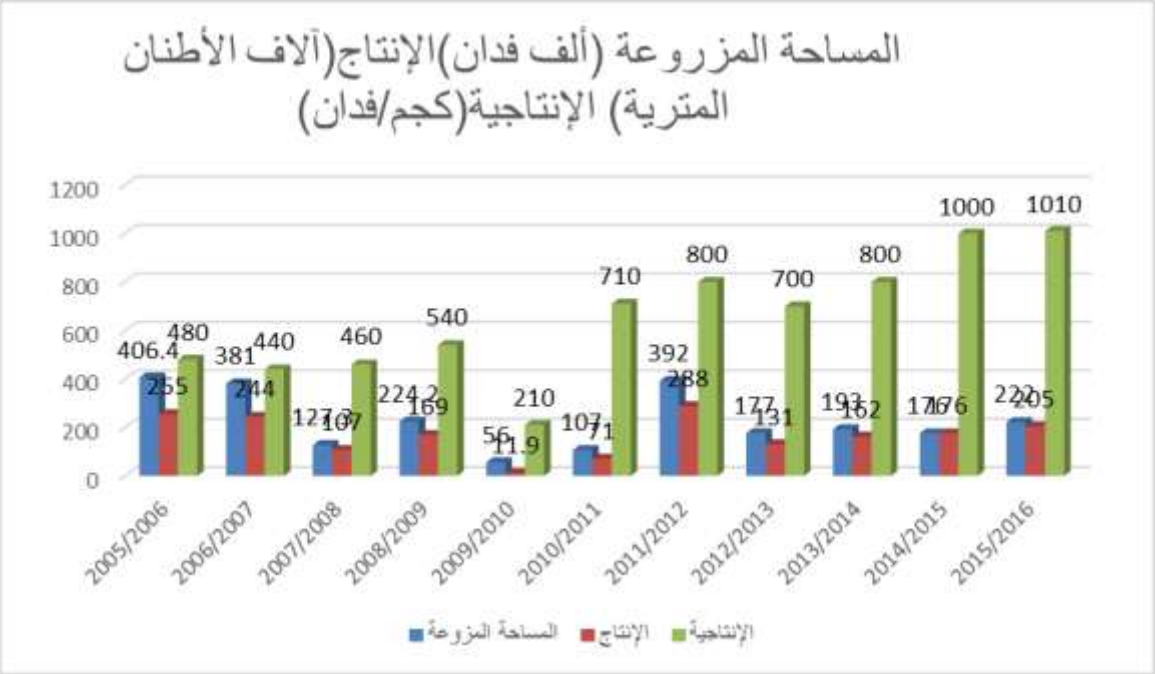

2/ الصمغ العربي :

يعتبر الصمغ العربي من أهم المحاصيل التي تدر العملات الصعبة للسودان، ويعتبر السودان المنتج الرئيسي للصمغ العربي في العالم، حيث ينتج حوالي 80% من الإنتاج العالمي للصمغ، وتتركز مناطق إنتاجه في الولايات الغربية والشرقية من السودان.[1]

والجدول التالي يوضح إنتاج الصمغ العربي في الفترة 2006–2016.

جدول رقم (5) إنتاج الصمغ العربي خلال الفترة 2006–2016م

الإنتاج (آلاف الأطنان المترية)

العام	إجمالي إنتاج الصمغ العربي	معدل التغير %
2006	11.9	_
2007	11.2	(5.9)
2008	19.8	76.8
2009	27.9	40.9
2010	24.5	(12.2)
2011	26.9	9.8
2012	30.4	13.0
2013	75.96	149.9
2014	41.83	(44.9)
2015	38.3	(8.4)
2016	87.7	129

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

الجدول رقم (5) يوضح إنتاج الصمغ العربي بآلاف الأطنان المترية خلال الفترة 2006–2016م، حيث بلغ إنتاج الصمغ العربي 11.9ألف طن متري في العام 2006م ، وإنخفض إلى 11.2 ألف طن متري في العام2007م ثم ارتفع الإنتاج خلال العامين 2008–2009م حيث بلغ 27.9ألف طن

[1] سعد عبد الله سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص227

متري في العام 2009م، ثم إنخفض الإنتاج إلى 24.5ألف طن متري في العام2010م،ثم بدأ إنتاج الصمغ العربي بالتزايد خلال الأعوام 2011م،2012م،2013م، حيث بلغ الإنتاج 75.96 ألف طن متري في العام 2013م ، و إنخفض إنتاج الصمغ العربي عامي 2014م،2015م، حيث بلغ الإنتاج 38.3 ألف طن متري في العام 2015م ،ثم زاد الإنتاج بنسبة كبيرة بلغت 129% حيث وصل حجم الإنتاج إلى 87.7 ألف طن متري في العام 2016م.

شكل رقم (4) يوضح إنتاج الصمغ العربي خلال الفترة 2006–2016

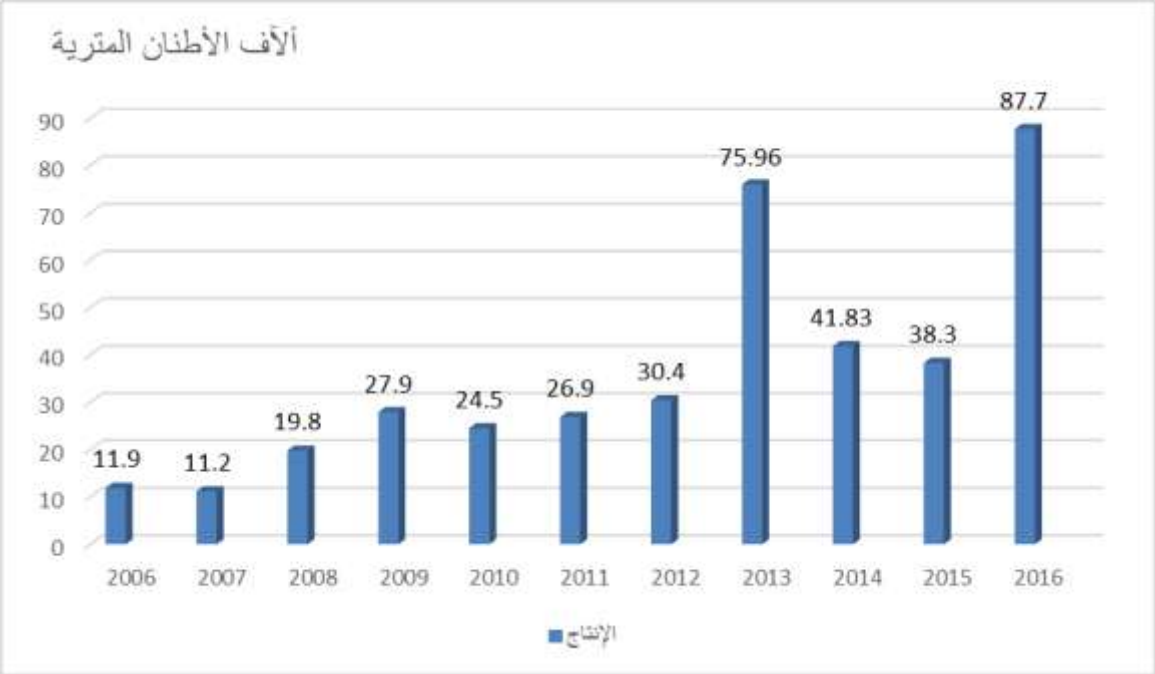

ثانياً :المحاصيل الغذائية:

1/ الذرة :

يُعتبر أهم المحاصيل الغذائية التي تزرع في السودان، حيث يزرع نوعي الذرة (الذرة الرفيعة و الذرة الشامية)، وتعتبر الذرة الرفيعة من محاصيل الأمن الغذائي في السودان، ويأتي محصول الذرة في الصدارة من حيث الإنتاج و المساحات التي تزرع في السودان إذ تغطي سنوياً حوالي ثلث المساحة المزروعة في البلاد، وتتركز زراعته بولاية القضارف وولاية الجزيرة ومنطقة جبال النوبة و ولاية نهر النيل، ويتأثر إنتاجه بكمية الأمطار وتوزيعها طول فترة هطولها خلال السنة، وتعتبر مساحة الجزء المنتج منه بالري الصناعي قليلة. ويدخل جزء من إنتاج الذرة في صناعات علف الحيوان والنشأ والجلكوز، وقد درجت الدولة على الإحتفاظ بمخزون إستراتيجي لمعالجة أي نقص أو تذبذب في انتاج الذرة في البلاد سعياً إلى تأمين الغذاء للسكان.

2/ القمح :

عرف السودان زراعة القمح منذ آلاف السنين، ويعتبر محصول القمح من أهم المحاصيل الغذائية في السودن، وتعتمد زراعة القمح علي الري الصناعي، وتتركز مناطق زراعته في الولاية الشمالية وولاية نهر النيل بين خطي عرض 17و22 درجة شمالاً بإعتباره من المحاصيل الشتوية، وتعتبرولاية الخرطوم من أكثر المناطق إستهلاكاً للقمح، وقد تعاظم الطلب على القمح في السنوات الأخيرة وزادت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك بسبب زيادة عدد السكان بالمدن وتغير النمط الإستهلاكي، وقد أدى هذا الوضع للتوسع في زراعة القمح لتشمل مناطق زراعته ولاية الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة وأنشئت خزانات مروي ونهر عطبرة وتمت تعلية خزان الروصيرص لزيادة إنتاج السودان من القمح .[1]

يوضح الجدول رقم (6) إنتاج الذرة و القمح خلال الفترة 2006–2016.

[1]-سعد عبدالله سيد أحمد، المرجع السابق، ص 228-229

جدول رقم(6) المساحة المزروعة و الانتاج و الانتاجية لمحصولي الذرة و القمح

المساحة(آلاف الأفدنة)،الإنتاج(آلاف الأطنان المترية)،الإنتاجية (كجم/فدان)

المحصول / الموسم	الذرة			القمح		
الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	لإنتاجية
2006/2005	20,453	4,327	423	433	416	740
2007/2006	20,594	4,999	319	728	669	981
2008/2007	19,857	3,869	246	993	641	668
2009/2008	20,805	4,192	246	993	641	668
2010/2009	24,908	2,630	197	564	403	753
2011/2010	22,054	4,605	267	467	290	671
2012/2011	19,275	1,883	193	446	324	765
2013/2012	22,018	4,524	266	326	265	820
2014/2013	19,738	2,249	217	296	194	697
2015/2014	24,808	6,208	306	564	473	884
2016/2015	19,832	2,744	222	548	779	1,400

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

القسم الأول من الجدول رقم(6) يوضح المساحة المزروعة و الإنتاج و الإنتاجية لمحصول الذرة خلال الأعوام 2006–2016م، حيث بلغت المساحة المزروعة 20,453 ألف فدان في موسم 2006/2005م وكان حجم الإنتاج 4327 ألف طن متري و إنتاجية بلغ قدرها 423كجم للفدان،ثمإنخفضت المساحة المزروعة في موسمي 2007/2006م،2008/2007م، حيث بلغت 19,857 ألف فدان في موسم 2008/2007م وبلغ حجم الإنتاج 3869ألف طن متري وإنتاجية بلغت 246 كجم للفدان، ثم ارتفعت المساحة المزروعة في موسمي 2009/2008م، 2010/2009م، حيث بلغت 24,908 ألف فدان و إنتاج بلغ قدره 2630 ألف طن متري وإنتاجية بلغت 197 كجم للفدان في موسم 2010/2009م، ثم تفاوتت المساحة المزروعة بين الإنخفاض والإرتفاع في المواسم الأربعة اللاحقة إلى أن بلغت 24,808ألف وإنتاج بلغ قدره 6208 ألف طن متري وإنتاجية بلغت 306 كجم للفدان فدان في موسم 2015/2014م، ثم إنخفضت المساحة المزروعة من محصول الذرة إلى 832،19 ألف فدان في موسم 2016/2015م وإنتاج بلغ حجمه 2744ألف طن متري و إنتاجية بلغت 222كجم للفدان.

أما القسم الثاني من الجدول فيوضح المساحة المزروعة لمحصول القمح والإنتاج والإنتاجية، حيث كانت المساحة المزروعة في الموسم 2006م 433 ألف فدان وبلغ حجم الإنتاج 416 ألف طن متري وإنتاجية بلغت 740 كجم للفدان، ثم زاد حجم المساحة المزروعة في العام 2007م حيث بلغت المساحة المزروعة 728 ألف فدان و حجم إنتاج بلغ 669 ألف طن متري وإنتاجية بلغت 981 كجم للفدان، وبالرغم من إزدياد حجم المساحة المزروعة في الموسم 2008م حيث بلغ حجم المساحة المزروعة من محصول القمح 993 ألف فدان إلا أنه يلاحظ إنخفاض حجم الأنتاج إلى 641 ألف طن متري و إنخفاض في حجم الإنتاجية إلى 668 كجم للفدان مقارنة بالعام 2007م، ثم شهد الموسم 2009م ثبات في حجم المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية على ما كان عليه في العام 2008م، ثم بدأت المساحة المزروعة في الإنخفاض خلال الموسم 2010م حيث بلغت المساحة المزروعة 564 ألف فدان وبلغ حجم الإنتاج 403ألف طن متري و إنتاجية بلغ حجمها 753كجم للفدان، وتوالت المساحة المزروعة من محصول القمح في الإنخفاض خلال المواسم 2011م، 2012م، 2013م،إلى أن بلغ حجم المساحة المزروعة من محصول القمح 296ألف فدان في الموسم 2014م و حجم إنتاج بلغ 194ألف طن متري و إنتاجية بلغ قدرها 697كجم للفدان، ثم بدأت المساحة المزروعة من محصول القمح في الزيادة خلال الموسمين 2015م و2016م حيث بلغ حجم المساحة المزروعة من محصول القمح 548 ألف فدان وإنتاج بلغ قدره 779ألف طن متري وإنتاجية بلغت 1400كجم للفدان .[1]

[1] – تحليل الباحثين بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم (6)

شكل رقم (5) يوضح حجم المساحة المزروعة، الإنتاج والإنتاجية لمحصول الذرة خلال الفترة 2006-2016

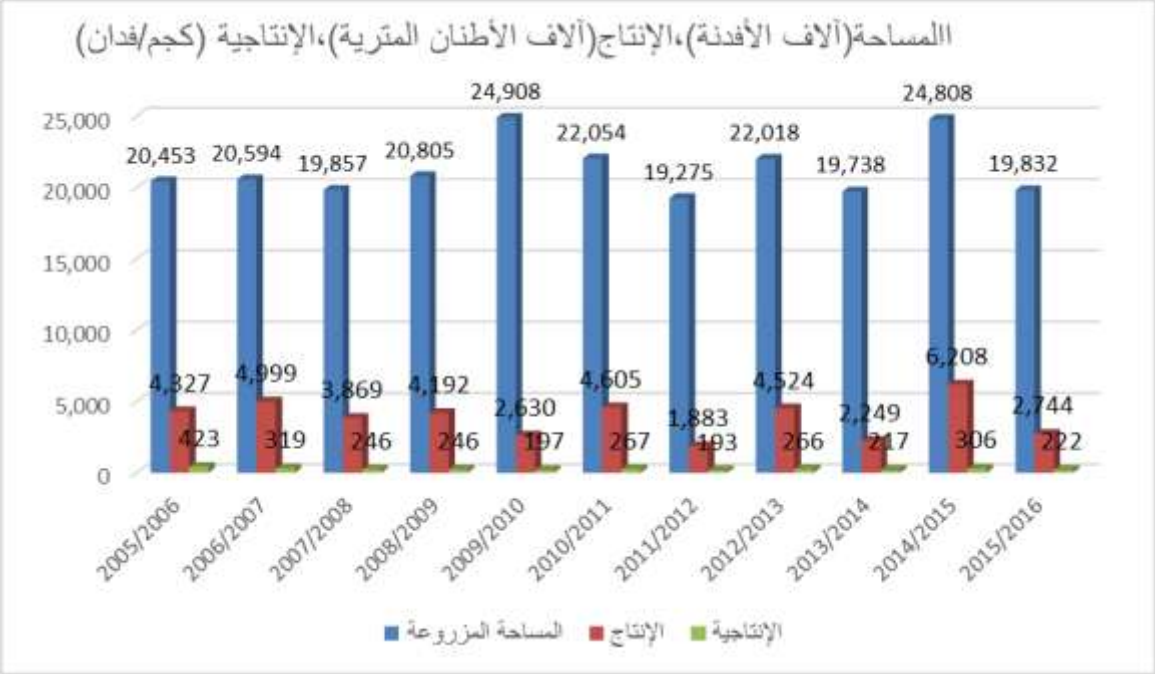

شكل رقم(6) يوضح حجم المساحة المزروعة، الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح خلال الفترة 2006-2016

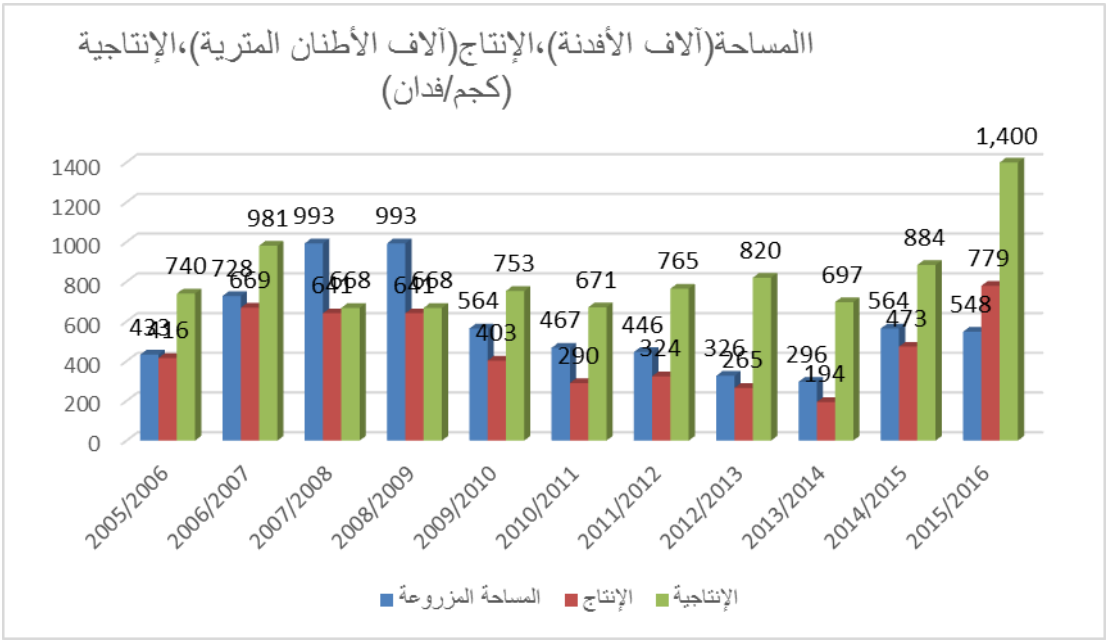

ثالثاً:الحبوب الزيتية:

1/ السمسم :

يُعتبر السمسم من المحاصيل النقدية والزيتية في السودان وهو ثالث محصول بعد الذرة والدخن ويستهلك محلياً ويصدر كذلك، والسودان من أكبر الدول المصدرة له فى العالم، وينتج منه زيت السمسم، و تعتمد زراعته علي الأمطار خاصة في الاراضي الطينية بمناطق القضارف والدمازين وأراضي الكثبان الرملية بشمال كردفان.[1]

ويوضح الجدول رقم (7) إنتاج محصول السمسم خلال الفترة 2006–2016م.

جدول رقم (7) انتاج محصول السمسم خلال الفترة 2006–2016م

(المساحة المزروعة:آلاف الأفدنة) (الإنتاج:آلاف الأطنان المترية)(الإنتاجية:كجم/فدان)

الموسم	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2006/2005	5,311	400	91
2007/2006	3,378	242	91
2008/2007	4,416	350	99
2009/2008	3,973	318	107
2010/2009	4,573	248	82
2011/2010	4,226	363	103
2012/2011	4,018	187	96
2013/2012	6,141	562	109
2014/2013	2,848	205	107
2015/2014	7,764	721	114
2016/2015	5,757	329	95

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

[1]- سعد عبدالله سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص234

الجدول رقم (7) يوضح المساحة المزروعة من محصول السمسم و الإنتاج و الإنتاجية ، حيث بلغت المساحة المزروعة من محصول السمسم 5311ألف فدان في الموسم 2006م و حجم إنتاج بلغ 400ألف طن متري و إنتاجية بلغ قدرها 91كجم للفدان ، ثم تفاوتت المساحة المزروعة بين الإنخفاض والإرتفاع الطفيفين خلال المواسم 2007م،2008م ،2009م ، 2010م،2011م، إلى أن بلغت المساحة المزروعة من محصول السمسم حوالي 6141ألف فدان وإنتاج بلغ قدره 526 ألف طن متري و إنتاجية بلغ قدرها 109كجم للفدان خلال العام 2012 ، ثم إنخفضت المساحة المزروعة من محصول السمسم في الموسم 2014م حيث بلغت 2848 ألف فدان و إنتاج بلغ قدره 205 ألف طن متري وإنتاجية بلغ قدرها 107 كجم للفدان، ثم زادت المساحة المزروعة من محصول السمسم في الموسم 2015م حيث بلغ حجمها 7764 ألف فدان و إنتاج بلغ قدره 721ألف طن متري وإنتاجية بلغت 114كجم للفدان ، أما في الموسم 2016م فقد انخفضت المساعة المزروعة من محصول السمسم عما كانت عليه في الموسم 2015م حيث إنخفضت إلى 5757ألف فدان و إنتاج بلغ قدره 329ألف طن متري و إنتاجية بلغ قدرها 95كجم للفدان .[1]

شكل رقم(7) يوضح جم المساحة المزروعة، والإنتاج ، والإنتاجية لمحصول السمسم

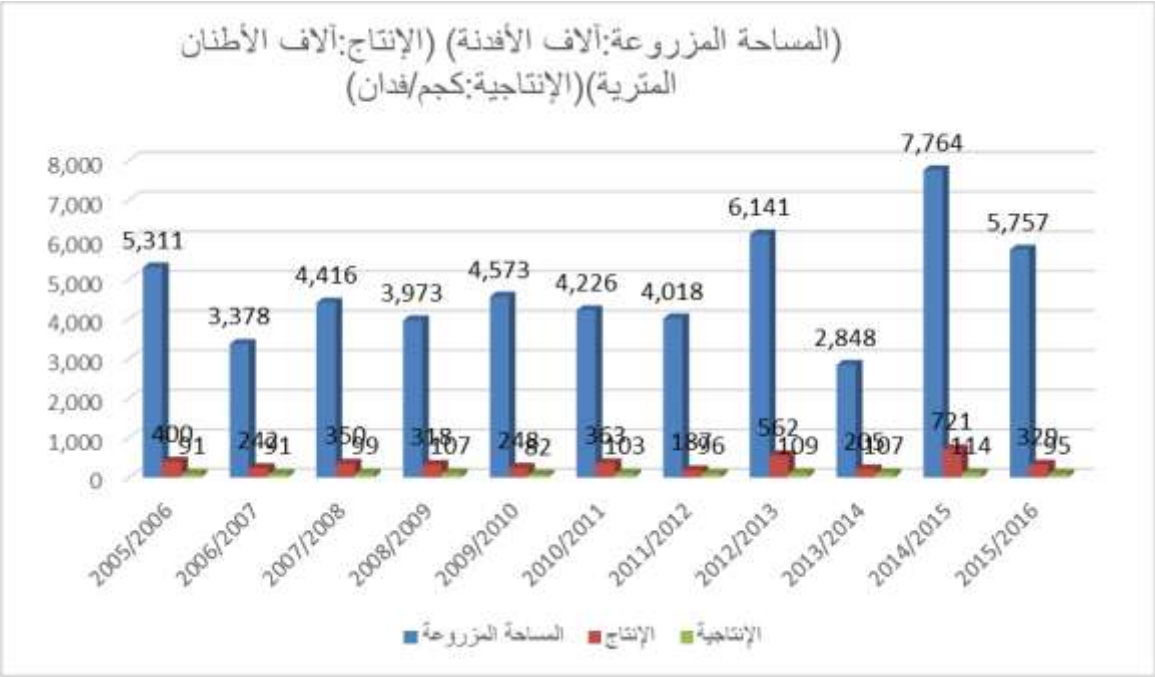

[1] – تحليل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(7)

المبحث الثالث

تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي والبنك الزراعي السوداني

تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي:

يُعرف التمويل الزراعي بأنه فرع من فروع الاقتصاد الزراعي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه الزراعة وكيفية إستخدامه استخداماً أمثل سعياً لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي وتقليل التكاليف والإنتاجية وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المزارع، حيث يدرس التمويل الزراعي إمكانات توافر رأس المال من مصادر مختلفة، أي أنه يبحث في الطرق و الوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة.

أهمية التمويل الزراعي: يهتم التمويل الزراعي بتوفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهئيات الزراعية عن طريق الإقراض حيث يمكّن هؤلاء الأفراد أو الهئيات من الحصول على الألات والمواشي والتقاوي و الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية للمزارع، وكذلك تتجلى أهميته من خلال زيادة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوي معيشة السكان وتحقيق المساهمة الفعالة في خلق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وتترتب على عمليات التمويل الزراعي فاعلية في توفير رؤوس الأموال وتوصيلها إلى المنتجين الزراعيين في الأوقات المناسبة وبالشروط الملائمة لذا فإن هذه الفاعلية تتسم بأهمية رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتنعكس هذه المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]

[1] رحمن حسن الموسوي ،*الاقتصاد الزراعي* .الطبعة الأولي . عمان:دار اسامة للنشر2012، ص155

ويوضح الجدول التالي حجم تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006–2016

الجدول رقم (8) حجم تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الفترة (2006–2016)

(ملايين الجنيهات)

القطاع / الفترة	الزراعة	الصناعة	الصادر	الوارد	التجارة المحلية	النقل و التخزين	التشييد	التعدين	أخرى	إجمالي التمويل	نسبة تمويل الزراعة من إجمالي التمويل %
2006	993.9	776.2	338.3	211.0	888.4،1	–	–	–	4,169.0	8,376.8	11.9
2007	1,052.0	1,110.8	272.3	1,673.3	2,233.7	–	–	–	4,909.1	11,250.2	9.3
2008	1,314.5	1,177.3	273.8	1,547.9	2,340.6	–	–	–	5,900.7	12,581.8	10.7
2009	1,686.1	1,556.5	370.0	2,191.8	2,320.9	999.4	524.1	26.3	5,062.5	14,737.6	11.4
2010	2,614.9	1,583.1	464.3	1,100.1	2,820.1	930.2	1,588.1	40.3	6,064.0	17,205.1	15.2
2011	2,663.9	2,066.5	666.2	1,346.9	3,128.7	1,196.3	2,000.5	31.1	7,102.0	20,202.1	13.2
2012	3,673.5	3,123.9	850.9	792.7	3,285.6	1,998.8	2,721.6	85.1	8,282.9	24,815.0	14.8
2013	5,229.4	5,195.5	1,186.5	987.8	3,180.6	3,136.7	3,565.3	188.6	9,996.9	32,667.3	16.0
2014	6,698.2	5,839.1	1,488.3	802.6	3,630.6	3,201.6	6,678.3	361.3	11,305.7	40,005.7	16.7
2015	8,401.1	6,890.9	1,383.1	1,032.7	5,799.6	3,329.8	9,091.8	308.1	13,782.5	50,019.6	16.8
2016	11,830.3	8,059.1	1,539.0	2,417.2	8,698.7	4,439.5	10,194.0	591.7	16,428.0	64,197.5	18.4

المصدر: تقاريرسنوية لبنك السودان

يوضح الجدول رقم (8) حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة و النسب المئوية للتمويل الممنوح للزراعة سنوياً منسوباً لإجمالي حجم التمويل المصرفي في الفترة من 2006–وحتى 2016، حيث كانت نسبة التمويل الزراعي 11.9% في العام 2006م ثم تضاءلت النسبة إلى 9.3% في العام 2007م ،ثم بدأت هذه النسب بالتزايد في الأعوام 2008–2009 حتى وصلت 15.2% في العام 2010، ثم إنخفضت إلى 13.2 %في العام 2011، ثم عاودت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت 18.4% في العام 2016م،ورغم ذلك تعتبر هذه النسبة ضئيلة بالمقارنة بحاجة القطاع الزراعي للتمويل ولا تفي بمتطلبات القطاع الزراعي الذي يمثل 80% من نشاطات السكان ، ويشكل عصب الإقتصاد بعد زوال القدر الاكبر من عائدات النفط بعد إنفصال جنوب

السودان ، كما ان هذه الزيادة لا تتناسب مع إرتفاع حجم التمويل الكلي الممنوح من المصارف للقطاعات الاقتصادية الاخرى بصفة عامة ، إضافة للإرتفاع السنوي لمعدلات التضخم .[1]

شكل رقم (8) يوضح حجم تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006–2016

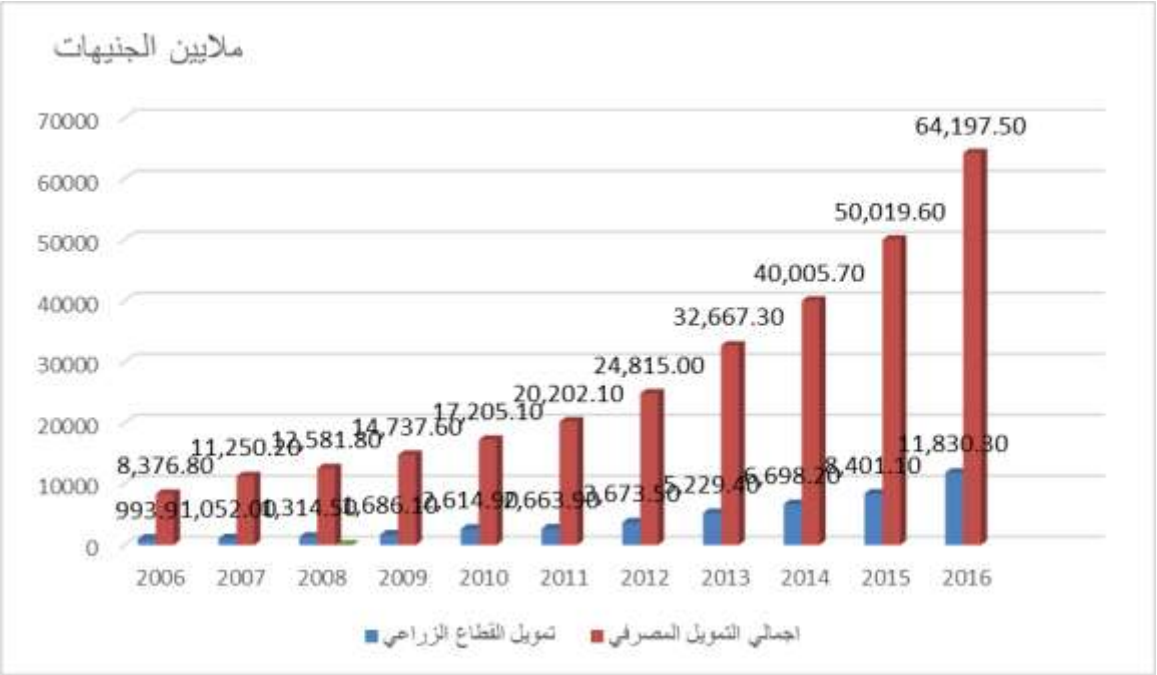

تمويل البنك الزراعي السوداني للقطاع الزراعي في الفترة (2006–2016):

أولاً: تعريف البنك الزراعي

البنك الزراعي بنك متخصص و تُعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك البنوك التي تخدم نوعاً من النشاط الاقتصادي و التي تنفرد بالقيام بالعمليات المصرفية لهذا النشاط الاقتصادي بالذات، ولا يكون قبول الودائع من أنشطة البنوك الأساسية و هي تخدم قطاعات أساسية في الاقتصاد القومي مثل القطاع العقاري والزراعي و الصناعي و الإسكاني ، و ليس من أهداف هذه البنوك الاستثمار قصير الأجل ولكن معظم تمويلها للاستثمارات طويلة الأجل، وهي تعتمد على الموارد التي تصلها من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية والدعم المالي الحكومي لها .[1]

[1]- تحليل لباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(8)

[1]محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقودوبنوك،دار الجنان للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى 2016،ص101

ثانياً: تمويل البنك الزراعي للقطاع الزراعي خلال الفترة(2006-2016):-

يتناول هذا الجزء تدفق التمويل المصرفي للبنك الزراعي السوداني للقطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني خلال الفترة 2006-2016م، حيث يقوم البنك الزراعي بتقديم التمويل للمزراعين عن طريق صيغ التمويل الإسلامية(المرابحة و المشاركة و المضاربة و السلم و المقاولة و غيرها من صيغ التمويل الإسلامية).كما يقدم البنك الزراعي التمويل قصير الأجل و متوسط الأجل و طويل الأجل .

أنواع التمويل :- المقدم من قبل البنك الزراعي :

حددت اللائحة الداخلية للبنك نوع القروض(التمويل) كما يلي :

أ- التمويل قصير الأجل : يقصد به أي تمويل يقدمه البنك الزراعي السوداني لعُملائه و يستحق السداد لفترة أقصاها 15 شهراً وهذا التمويل يمنحه البنك وفقاً للأشكال الآتية :

1/ التمويل النقدي: وهو عبارة عن سلفيات موسمية لمساعدة العميل لمقابلة تكاليف الانتاج السنوية والمتمثلة في تكاليف التشغيل للعمليات الزراعية المختلفة وأنشطة الإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والأنشطة الريفية المختلفة .

2/ التمويل العيني : ويشمل توفير مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وتقاوى محسنة وخيش وغيرها .

3/ تمويل عمليات التسويق و التخزين : يهدف البنك الزراعي من تقديم هذا النوع التمويل لمساعدة صغار المزارعين على تمديد فترة التسويق لمنتجاتهم الزراعية إلى فترة زمنية مناسبة لحمايتهم من خطر إنخفاض محاصيلهم الزراعية في بداية مواسم الحصاد، ويقدم البنك كذلك سلفيات التخزين لمقابلة تكاليف التخزين .[1]

ب- التمويل متوسط الأجل :-

[1] بتاريخ 2018/9/13 www.abs.sd

يقصد به اي تمويل يقدمه البنك الزراعي السوداني لعملائه في مدة لا تقل عن 15 شهر ولا تزيد عن 5 سنوات و يمنح وفقاً للاشكالالأتية :

1/ تمويل الإنتاج الزراعي النباتي مثل تمويل زراعة الأعلاف والبرسيم وإنشاء البساتين ومباشرة الأعمال الزراعية وتمويل إجراء تحسينات في الأرض .

2/ تمويل الإنتاج الحيواني ويشمل تمويل المواشى لإنتاج الألبان وإنشاء أو تطوير المزارع المختلطة ومزارع الدواجن والمزارع السمكية وشراء شُباك وأدوات وماكينة ومراكب الصيد وإنشاء وتطوير المناحل وما شابه ذلك .

3/ تمويل الميكنة الزراعية كشراء المعدات والآلآت ووسائل النقل الزراعية وعمرات الآلآت والمعدات الزراعية .

3/ تمويل الاعمال المرتبطة بالنشاط الزراعي كالتسويق الزراعي (المبردات، الصيدليات البيطرية) وإنشاء و تجهيز وحدات التصنيع الزراعي، إنشاء وتطوير مراكز الخدمات الزراعية وورش صيانة الآلآت وحفر الآبار وتمويل وحدات إنتاج المعدات الزراعية والقيام بإصلاحات مباني المشاريع ومخازنها.

ج- التمويل طويل الأجل:-

ويقصد به أي تمويل يستحق السداد في فترة لا تقل عن خمسة سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات و تُمنح هذه السلفيات لأغراض (إنشاء المشاريع الكبيرة التي تعجز عن تغطية تكاليف التمويل في المدة المحددة للسلفيات متوسطة الأجل، أو توسيع و تطوير تلك المشاريع الكبيرة إذا كانت أصلاً موجودة و تحتاج إلى تمويل أكثر من التمويل متوسط الأجل).[1]

والجدول التالي يوضح إجمالي التمويل الممنوح من البنك الزراعي للقطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2006-2016م).

[1] بتاريخ 2018/9/13 www.abs.sd

جدول رقم(9) إجمالي التمويل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2006-2016

بملايين الجنيهات.

القطاع / العـــــــام	الزراعي	الصناعي	النقل	التجارة	المهني والحرفي	الصادر	الإجمالي	نسبة التمويل الزراعي%
2006	320	0	0	33	0	0	353	90.6
2007	401	0	0	36	2	0	439	91.3
2008	733	1	2	29	9	0	774	94.7
2009	733	0	1	21	7	0	762	96.1
2010	748	1	2	27	16	0	794	94.2
2011	602	6	3	43	28	1	683	88.1
2012	956	5	44	73	28	0	1106	86.4
2013	1956	9	30	104	55	0	2163	90.4
2014	2932.5	5	35	190	53	0	3215	91.2
2015	5399	0	39	141	76	0	5655	95
2016	6963	0	110	152	204	0	7429	93.7

المصدر: البنك الزراعي السوداني-ادارة الاحصاء والمعلومات

من الجدول رقم(9) يلاحظ الآتي :

التمويل لقطاع الزراعة المقدم من البنك الزراعي هو الأعلى وذلك نظراً لتخصص البنك الزراعي في مجال التمويل الزراعي وقد بلغ حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي في عام 2006م 320مليون أي بما يعادل 90.6% من جملة التمويل المنفذ لكل القطاعات .

إرتفع حجم التمويل للقطاع الزراعي عام 2007 الى 401 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت 61 % عن العام 2006 مما أدى إلى زيادة النسبة الكلية لتمويل القطاع الزراعي من جملة التمويل الممنوح لكل القطاعات إلى 91.3% .

أما عام 2008م فقد كان نصيب القطاع الزراعي 94.7% من جملة التمويل الممنوح و ذلك بتخصيص مبلغ 733 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت 82% عن العام 2007م .

حافظ القطاع الزراعي على نصيبه من حجم التمويل في عام 2009م مع زيادة في نسبة التمويل من جملة التمويل الممنوح لكل القطاعات إلى 96% .

أما عام 2010م فكان حجم التمويل المنفذ بلغ 796 مليون جنيه منها 750 مليون جنيه للقطاع الزراعي بنسبة 94.2% من جملة التمويل و 5.8% للقطاعات الأخرى .

ثم تراجع حجم التمويل الكلي للقطاعات بنسبة 14% في الموسم 2011م مما أدى إلى تراجع نصيب القطاع الزراعي من الحجم الكلي إلى 88% مع زيادة في القطاع التجاري بنسبة 60% و القطاع المهني بنسبة 75% زيادة مقدرة لقطاع الصناعة وتسجيل تمويل الصادر لأول مرة في الموسم 2011م .

و قد بلغ حجم التمويل للقطاع الزراعي عام 2012م مبلغ 956 مليون جنيه بزيادة 59% عن العام 2011م و ذلك بتوجيه بنك السودان المركزي لتمويل برنامج الإسعاف الثلاثي للإقتصاد المتمثل في تمويل سلع إحلال الواردات (القمح ، الحبوب الزيتية ، و قصب السكر) مع الإهتمام بصورة أكبر بسلع الصادر (القطن ، منتجات الثروة الحيوانية ، الصمغ العربي ، الذرة) و ذلك من أجل توازن الإقتصاد الوطني بعد إنفصال جنوب السودان و خروج 80% من إيرادات النفط ، كما زاد تمويل قطاع النقل من 3 مليون إلى 44 مليون جنيه دفعة واحدة ، و زاد نصيب قطاع التجارة إلى 73مليون بنسبة زيادة بلغت 75% عن العام 2011م .[1]

أما في العام 2013م فقد زاد حجم التمويل ووصل إلى مبلغ 2163 مليون و كان نصيب القطاع الزراعي منها90.4% اي ما يعادل 1956مليون جنيه ثم حقق التمويل زيادة أيضاً في العام 2014يبلغ 3215 مليون جنيه و كان نصيب القطاع الزراعي منها2932.5 مليون جنيه بمعدل بلغ91.2% من إجمالي حجم التمويل .اما في العام 2015 فقد زاد حجم التمويل حيث بلغ 5655 مليون جنيه و كان نصيب القطاع الزراعي منها 3599 مليون جنيه بنسبة بلغت 95% .ثم حقق التمويل زيادة ايضا في العام 2016م بلغت 7429 مليون جنيه وكان نصيب القطاع الزراعي منها 6963 مليون جنيه بنسبة بلغت 93.7% .

[1] – تحليل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(10)

شكل رقم(9) التمويل الممنوح من البنك الزراعي للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006–2016

الفصل الرابع

المبحث الأول: أثر التمويل المصرفي على المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية

المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات

المبحث الأول

أثر التمويل المصرفي على المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية

يتناول هذا المبحث التمويل الممنوح من البنك الزرعي و المصارف للقطاع الزراعي و أثر هذا التمويل على المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية.

أ/ تعريف الانتاج:

يعرف بأنه "خلق المنفعة في شكل سلعة اقتصادية " ويوحي هذا التعريف بأن الأنسان لا يخل ق المادة من عدم، ولا يمكن انتاج السلع من لاشئ. وانما كل مل يستطيع فعله هو ان يتناول الموارد الطبيعية بالتحويل والتبديل. ليجعلها أكثر صلاحية لإشباع الرغبات الانسانية.

ب/ عناصر الانتاج:

1-العمل

2- الأرض

3- رأس المال

4-التنظيم.[1]

ب/ تعريف الانتاجية:

يمكن تعريف الانتاجية على أنها تمثل النسبة بين المخرجات من سلع وخدمات إلى المدخلات من عوامل انتاج مختلفة.[2]

[1] – حسين عمر، مبادى في علم الاقتصاد، دار الفكر العربي للنشر،القاهرة، 1986، ص37

[2] – محمد علي الليثي ومحمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، 2000،ص222

الجدول رقم (10) يوضح حجم التمويل المصرفي المقدم للقطاع الزراعي وحجم و مساهمة البنك الزراعي في التمويل المقدم للقطاع الزراعي والمساحة المزروعة ،والإنتاج ، والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية في الفترة(2006–2016)

جدول رقم (10) حجم التمويل(ملايين الجنيهات)المساحة (بالأف فدان) الإنتاج (ألف طن متري)الإنتاجية (كجم/الفدان)

العام	حجم التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الزراعي	حجم التمويل الممنوح من البنك الزراعي للقطاع الزراعي	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	نسبة مساهمة البنك الزراعي في التمويل الزراعي من اجمالي تمويل المصارف للقطاع الزراعي %
2006	993.9	320	39,265	6,672	3,137	32.2
2007	1,052.0	401	37,898	7,587	3,168	38.1
2008	1,314.5	733	37,996	6,504	2,256	55.8
2009	1,686.1	733	39,319	7,141	2,428	43.5
2010	2,614.9	748	42,516	4,395	2,251	28.6
2011	2,663.9	602	39,737	5,309	2,755	22.6
2012	3,673.5	956	35,849	4,183	2,631	26.0
2013	5,229.4	1,956	44,565	8,439	2,740	37.4
2014	6,698.2	2,932.5	34,728	4,184	2,610	43.8
2015	8,401.1	5,399	49,735	10,584	3,158	64.3
2016	11,830.3	6,963	39,076	5,637	3,464	58.9

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

البنك الزراعي_ادارة الاحصاء و المعلومات

يلاحظ من الجدول رقم (10) الآتي:-

1/ الزيادة في حجم التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة (2006–2016) ، و لكن المساحة المزروعة تأرجحت بين الزيادة و النقصان ، إذ يلاحظ انها سجلت زيادة خلال السنوات 2008،2009،2010، ثم في الاعوام 2013،2015، بينما سجلت نقصان خلال

السنوات المتبقية 2007،2011،2012،2014،2016 ويعزى ذلك لارتفاع معدلات التضخم وذهاب التمويل للغرض غير الذي وجه له.

2/ الزيادة في حجم التمويل الممنوح من البنك الزراعي للقطاع الزراعي خلال الفترة (2006–2016) إلا أن المساحة المزروعة تأرجحت بين الزيادة والنقصان، إذ يلاحظ أنها سجلت زيادة خلال السنوات 2007–2010في الأعوام 2013،2015 بينما سجلت نقصان خلال السنوات المتبقية 2011،2012،2014،2016 ويعزى ذلك أيضاً لارتفاع معدلات التضخ وتوجيه التمويل للغرض غير الذي منح له.

3/ الزيادة في حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة (2006–2016) ولكن ذلك لم يؤدي لزيادة ملحوظة في الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي خلال ذات الفترة إذ يلاحظ إزدياد الإنتاج خلال الأعوام 2007،2009،2011،2013،2015 وكذلك الإنتاجية و التي زادت خلال ذات الأعوام إضافة للعام 2016 ، بينما تناقص كلا من الإنتاج والإنتاجية خلال الأعوام المتبقية 2008،2010،2012،2014 .

4/ أن نسبة مساهمة البنك الزراعي في التمويل المصرفي مقارنة ببقية القطاع المصرفي قد وصلت في أعلاها إلى 64.3% وفي أدناها إلى 22.6% خلال 2006–2016، وفي المتوسط إلى 41% خلال فترة الدراسة

5/ يعزى ضعف الإنتاج و الإنتاجية بالقطاع الزراعي للعديد من الأسباب و على رأسها إستخدام وسائل تقليدية في العمليات الإنتاجية ، وعدم إستقرار سياسات الانتاج من جهة تحديد الكميات المنتجة و المساحات المزروعة و الدعم الحكومي ، إستخدام أسلوب الإنتاج الصغير في غالب المشروعات الإنتاجية مما يؤدي لارتفاع تكلفة الإدارة و التشغيل و ضعف الأرباح ،ايضاضعف البنى التحتية في مناطق الإنتاج الزراعي خاصة الطرق الزراعية ومواعيد التخزين والتبريد والتغليف، وعدم إنتظام إنسياب التمويل الذي يأتي في بعض الأحيان (بعد الزمن المقرر)[1]

[1] أحمد مجذوب علي ،الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية و الإختبارات السياسية ، دراسة في أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2016، مطبعة السودان للعلمية ،2013

شكل رقم(10) حجم مساهمة البنك الزراعي للقطاع الزراعي من إجمالي التمويل المصرفي المقدم للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2016

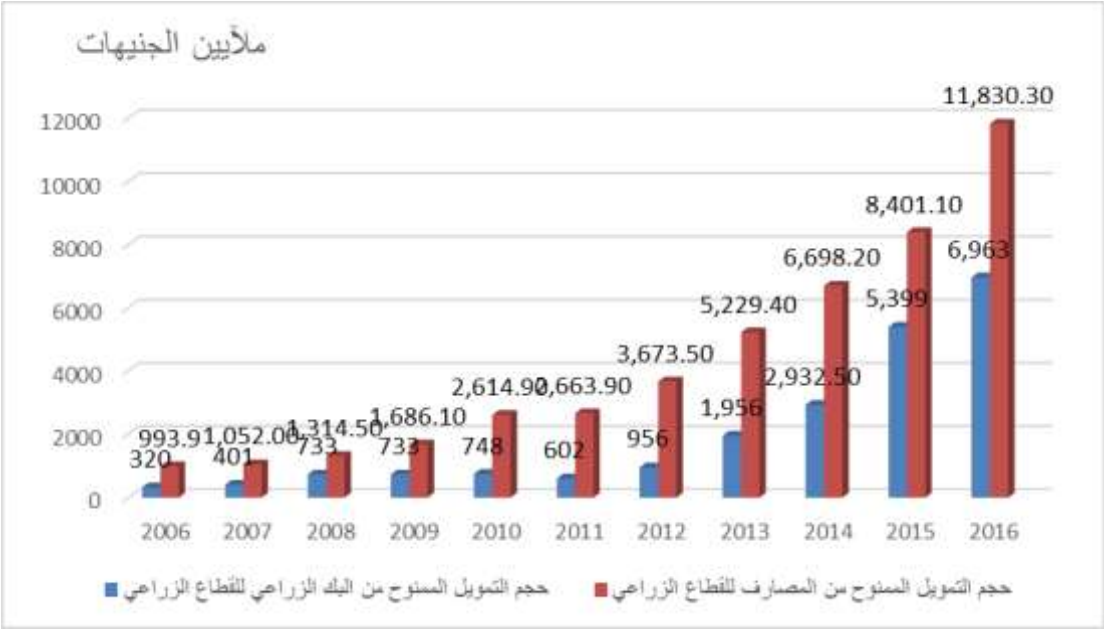

شكل رقم (11) حجم المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية خلال الفتر 2006-2016

المبحث الثاني
مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى:

هنالك علاقة طردية بين تدفق التمويل المصرفي و المساحات المزروعة بالقطاع الزراعي.

تم التوصل إلى أن تدفق التمويل المصرفي يساهم بشكل إيجابي في زيادة المساحة المزروعة(أغلب فترات الدراسة)، من خلال مقارنة حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي مقارنةً بالمساحات المزروعة للمحاصيل الزراعية، كما يوضح الجدول(10)حيث ان زيادة التمويل المصرفي صحبتها زيادة في المساحة المزروعة، خلال الأعوام 2006،2008،2009،2010،2013،2015.

و يلاحظ أن نسبة الزيادة في التمويل المصرفي كانت أكبر من نسبة الزيادة في حجم المساحة المزروعة وذلك للأسباب الآتية:

1-أن الزيادة في حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي هي زيادة نقدية أي غير حقيقية (ارتفاع معدل التضخم) .

2- بعض التمويل المصرفي الممنوح لتمويل الزراعة قد يصرف في غير الغرض الذي من أجله منح.

ويمكن اثبات هذه الفرضية عن طريق تصميم نموذج قياسي(انحدار خطي بسيط) يوضع العلاقة بين التمويل المصرفي و المساحة المزروعة.

يوضح الجدول رقم(11) :نتائج تحليل الانحدار للفرضية الأولى

	معاملات الإنحدار	(t)إختبار	(sig)القيمة الإحتمالية
β_0	38684.029	18.738	.000
β_1	.328	.854	.415
(R)معامل الإرتباط	.274		
(R^2)معامل التحديد	.075		
(F)إختبار	.729		
$\hat{Y}$=38684.029+0.328x			

المصدر : إعداد الدارسين بالإعتماد على بيانات الدراسة

$$\hat{Y}=38684.029+0.328x$$

حيث:

$\hat{Y}$ = تمثل المساحة المزروعة بالقطاع الزراعي.

X= تمثل المتغير المستقل (تدفق التمويل المصرفي).

β_o=تمثل الثابت،و تعني أنه إذا كان التدفق المصرفي يساوي صفر فإن المساحة المزروعة تساوي 38684.029

$\beta 1$=تمثل معامل المتغير المستقل(X) و يوضح أن العلاقة طردية ، و تعني أنه اذا زاد المتغير المستقل (تدفق التمويل المصرفي) بألف فدان، فإن المساحة المزروعة تزيد ب 0.328ألف فدان.

1/ أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف بين التمويل المصرفي و المساحات المزروعة ، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط(R) (.274)

2/ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.075) ، هذه القيمة تدل على أن تدفق التمويل كمتغير مستقل يساهم في التغير في المساحات المزروعة كمتغير تابع بنسبة 7.5% و الباقي 92.5% للمتغيرات غير المضمنة في النموذج.

3/ قيمة اختبار (F)(.729) و هي ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة(0.05%)

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى و التي نصت على أنه : " توجد علاقة طردية بين تدفق التمويل المصرفي وزيادة المساحات المزروعة" تحققت .

<u>الفرضية الثانية:</u>

هنالك علاقة طردية بين تدفق التمويل المصرفي وزيادة الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الزراعي

تم التوصل إلى أن تدفق التمويل المصرفي يساهم بشكل إيجابي في زيادة الإنتاج والإنتاجية (أغلب فترات الدراسة)، من خلال مقارنة حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع والإنتاج والانتاجية للقطاع الزراعي.

ويلاحظ أن نسبة الزيادة في التمويل المصرفي كانت أكبر من نسبة الزيادة في حجم الإنتاج بالقطاع الزراعي وذلك للأسباب الآتية:

1–أن الزيادة في حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي هي زيادة نقدية أي غير حقيقية (ارتفاع معدل التضخم) .

2– بعض التمويل المصرفي الممنوح لتمويل الزراعة يصرف في غير الغرض الذي منه من أجله.

3– تذبذب معدلات هطول الأمطار مما أثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية

ويمكن اثبات هذه الفرضية عن طريق تصميم نموذج قياسي(انحدار خطي بسيط) يوضع العلاقة بين التمويل المصرفي و الانتاج و الانتاجية .

جدول رقم (12) : يوضح نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

(أ) الانتاج

	معاملات الإنحدار	**(t)إختبار**	**(sig)القيمة الإحتمالية**
β_0	6163.473	6.134	.000
β_1	.061	.328	.750
(R)معامل الإرتباط	.109		
(R^2)معامل التحديد	.012		
(F)إختبار	.108		
$\hat{Y}$=6163.473+0.061x			

المصدر : إعداد الدارسين بالإعتماد على بيانات الدراسة

حيث:

$$\hat{Y}=6163.473+0.061x$$

$\hat{Y}$ = تمثل الانتاج بالقطاع الزراعي .

X= تمثل المتغير المستقل (تدفق التمويل المصرفي).

β_0=تمثل الثابت، وتعني أنه إذا كان التدفق المصرفي يساوي صفر فإن الانتاج بالقطاع الزراعي يساوي 6163.473

β1=تمثل معامل المتغير المستقل(X)و تعني أنه اذا زاد المتغير المستقل (تدفق التمويل المصرفي) بألف فدان، فإن الانتاج بالقطاع الزراعي يزيد ب 0.061ألف طن.

و توضح العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي و الانتاج الزراعي

أظهرت نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (12) الآتي:

1/ أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف جداً بين تدفق التمويل المصرفي و الإنتاج ، حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (.109)

2/ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.012) ، هذه القيمة تدل على أن تدفق التمويل المصرفي كمتغير مستغل يساهم في التغير في الإنتاج بالقطاع الزراعي كمتغير تابع بنسبة 1.2% ، و الباقي للمتغيرات غير المضمنة في النموذج .

3/ قيمة اختبار (F) (.108) و هي ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05)

جدول رقم (13): يوضح نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

(ب)**الانتاجية**

	معاملات الإنحدار	**(t)إختبار**	**(sig)القيمة الإحتمالية**
β_0	2531.969	14.432	.000
β_1	.059	1.820	.102
(R)معامل الإرتباط	.519		
(R^2)معامل التحديد	.269		
(F)إختبار	3.313		
$\hat{Y}$=2531.969+0.059x			

المصدر : إعداد الدارسينبالإعتماد على بيانات الدراسة

$$\hat{Y}=2531.969+0.059x$$

$\hat{Y}$ = تمثل الانتاجية بالقطاع الزراعي .

X= تمثل المتغير المستقل (تدفق التمويل المصرفي).

β_0=تمثل الثابت، وتعني أنه إذا كان التدفق المصرفي يساوي صفر فإن الانتاجية بالقطاع الزراعي تساوي 2531.969 .

β_1=تمثل معامل المتغير المستقل(X)و تعني أنه اذا زاد المتغير المستقل (تدفق التمويل المصرفي) بمليون جنيه، فإن الانتاجية بالقطاع الزراعي تزيد ب0.059كجم/فدان.

و يوضح العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي و الانتاجية بالقطاع الزراعي

أظهرت نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (13) الآتي:

1/ أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي متوسط بين تدفق التمويل المصرفي للقطاع الزراعي و انتاجية القطاع الزراعي ، حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (R) (.519)

2/ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.269) ، هذه القيمة تدل على أن تدفق التمويل المصرفي كمتغير مستقل يساهم في التغير في الإنتاجية بالقطاع الزراعي كمتغير تابع بنسبة 26.9% و الباقي 73.1% للمتغيرات غير المضمنة في النموذج .

3/ قيمة اختبار (F) (3.313) و هي ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (5%) .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية و التي نصت على : " توجد علاقة طردية بين تدفق التمويل المصرفي زيادة الانتاج و الإنتاجية بالقطاع الزراعي " تحققت .

الـــــخـــــاتـــــــــمة

وتحتوي على:

أولاً : النتائج

ثانياً: التوضيات

ثالثاً: التوصيات بدراسات مستقبلية

أولاً: النتائج:

1- أدى تدفق التمويل المصرفي بالقطاع الزراعي إلى زيادة المساحة المزروعة بالقطاع الزراعي في أغلب ترات الدراسة.

2- أدى تدفق التمويل المصرفي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الزراعي في أغلب فترات الدراسة.

ثانياً: التوصيات

1- توفير التمويل المصرفي في الوقت المناسب مع زيادة حجمه وشرط إمتداد مداه الزمني حتى تتلافى الزراعة مراحلها الحرجة .

2- زيادة حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي، لمساهمته الكبيره في الناتج المحلي الإجمالي.

3- العمل على توفير الآلات والحاصدات الزراعية الحديثة .

4- دعم مؤسسات التمويل المتخصصة المتمثلة في البنك الزراعي وذلك لمواكبة التقلبات التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

ثالثاً: التوصيات بدراسات مستقبلية :

1-أثر التمويل المصرفي على أداء القطاع الزراعي.

2- دور الخصخصة في تحسين أداء القطاع الزراعي.

3- دور السياسة النقدية في إصلاح القطاع الزراعي.

قائمة المراجع:

اولاً : القرآن الكريم

سورة البقرة الأية (265)

ثانياً: الكتب

1- أحمد مجذوب علي، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والإختبارات السياسية، دراسة في أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2016، مطبعة السودان للعلمية، 2013.

2- توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية : مخطط السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، 2006 .

3-حسين عمر، مبادى في علم الاقتصاد، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1986.

4-حسين محمد سمحان وأحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

5- جمال داؤود سليمان الدليمي، التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2015.

6- رحمن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر.

7- سعد عبدالله سيد أحمد، الدراسات السودانية، مقرر دراسي جامعة السودان المفتوحة، مطبعة جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، 2016 .

8- صابر محمد حسن، ادارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الاسلامي، الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، 2004.

9- عبد القادر أحمد سعد، سعد عبدالله سيد أحمد الكرم، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي، مطبعة البنك الزراعي، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2009.

10- عبد الوهاب الأمين / فريد بشير، إقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة، بغداد، الطبعة الأولى 2008.

11- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2001.

12- قسوم خيري بلال خيري، إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان، حقائق الماضي ورؤى المستقبل، المكتبة الوطنية، الخرطوم 2013 .

13- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2016.

14- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والإستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.

15- محمد علي الليثي ومحمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، مصر، 2000.

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

1- علي إبراهيم موسى الطيب، دوال تمويل قطاع الزراعة المطري ولاية القضارف- السودان، رسالة دكتوراة (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، نوفمبر 2014 .

2- محمود حسن عزالدين العجب ، أثر السياسة النقدية و التمويلية على التمويل الزراعي دراسة حالة البنك الزراعي السوداني، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007 .

3-إنعام بابكر محمد، تقييم أثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية ، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة الخرطوم 2005م.

4- صالح محمد ابو القاسم عبدالله، السياسة التمويلية للصمغ العربي وأثرها على التنمية الريفية ولاية غرب كردفان، رسالة دكتوراة (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر 2004 .

5- سحر عبد الحافظ ، التمويل الزراعي بصيغة السلم ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، مارس 2004 .

رابعاً : التقارير :

1- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للاعوام 2006-2016.

2- البنك الزراعي السوداني _إدارة الاحصاء والمعلومات تقارير سنوية 2006-2016.

خامساً: الصحف:

1/عاصم إسماعيل، التصحر يلتهم ملايين الأفدنة في السودان، صحيفة العربى الجديد، 2016/9/26.

سادساً: المواقع الإلكترونية :

1/موقع البنك الزراعي على شبكة الإنترنت www.abs.sd

الملاحـــــــــــــق

ملحق رقم (1) قيمة الصادرات لبعض المنتجات الزراعية خلال الفترة (2006–2016)

(القيمة بملايين الدولارات)

المحصول / العام	القطن		الفول السوداني		السمسم		الصمغ العربي		الذرة	
	الكمية (ألفبالة)	القيمة	الكمي (ألف طن متري)	القيمة	الكمية (ألف طن متري)	القيمة	الكمية (ألف طن متري)	القيمة	الكمية (ألف طن متري)	القيمة
2006	482.49	82.26	0.34	0.247	219.05	167.04	20.62	50.17	4.55	1.03
2007	264.52	68.50	1.17	0.793	111.80	92.79	30.88	51.87	149.14	27.66
2008	139.43	61.82	0.842	0.503	96.74	141.85	32.22	60.91	265.76	45.86
2009	9.824	43.011	------	-----	137.66	143.35	237.01	33.07	------	----
2010	32.53	33.99	0.227	0.203	224.14	167.26	18.20	23.78	0.423	0.216
2011	6.24	27.03	1.39	0.99	211.83	223.27	45.63	81.78	72.58	18.48
2012	13.38	11.77	5.67	3.40	208.82	223.54	36.35	67.10	55.88	13.97
2013	260.54	102.74	28.19	42.84	239.46	472.36	60.34	134.77	243.44	77.92
2014	99.37	34.03	5.89	6.12	299.71	466.34	59.73	96.98	19.07	6.04
2015	29.64	39.36	3.29	3.00	307.36	453.48	90.92	111.69	107.34	28.17

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

ملحق رقم (2):قيمة الصادرات من الثروة الحيوانية خلال الفترة (2006-2016)

(القيمة بملايين الدولارات)

النوع / العام	الضان		الماعز		الأبقار		الجمال	
	الكمية(ألف رأس)	القيمة	الكمية(ألف رأس)	القيمة	الكمية(ألف رأس)	القيمة	الكمية(ألف رأس)	القيمة
2006	1321.46	99.09	123.10	2.97	---	---	100.18	19.51
2007	846.79	63.28	43.66	1.78	22.24	1.73	69.88	13.56
2008	575.61	44.38	8.6	0.561	---	0.41	3.04	0.61
2009	71.12	164.37	564.03	5.37	2.87	3.25	16.21	24.42
2010	67.34	115.58	2.54	5.17	1.27	2.57	---	--
2011	2435.38	241.52	94.91	8.42	6.56	5.17	31.55	39.02
2012	2538.23	285.55	101.71	9.12	48.70	14.61	41.47	62.21
2013	3605.08	477.46	133.33	10.68	8.53	6.67	100.92	98.01
2014	4062.01	549.78	320.69	22.30	16.39	10.47	155.53	207.85
2015	5476.36	292.79	452.06	30.41	24.15	13.84	194.83	260.61
2016	3967.14	363.70	275.65	18.39	99.07	54.89	225.46	271.90

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

ملحق رقم (3)قيمة الواردات من القمح ودقيق القمحخلال الفترة (2006-2016)

(القيمة بملايين الدولارات)

السلعـــة / العام	القمح		دقيق القمح	
	الكمية(ألف طن)	القيمة	الكمية(ألف طن)	القيمة
2006	1369.04	336.51	13.26	5.16
2007	1122.80	359.42	9.10	4.21
2008	1130.83	689.14	52.77	26.20
2009	1521.66	651.65	86.34	44.35
2010	2560.52	944.95	59.51	31.91
2011	1673.88	690.2	43.67	21.11
2012	5023.96	810.83	46.83	24.63
2013	2314.24	1027.08	27.19	15.17
2014	2177.96	1046.48	64.56	35.92
2015	1522.73	532.17	441.39	223.58
2016	------	1775.47	608.50	287.34

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

ملحق رقم (4)قيمة صادرات المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية من 2006-2016م

(القيمة بملايين الدولارات)

السلع / العـــأم	المنتجات الزراعية	الثروة الحيوانية
2006	328.358	131.629
2007	265.216	86.808
2008	328.946	50.153
2009	240.868	206.908
2010	238.929	193.399
2011	382.92	341.11
2012	351.43	446.97
2013	896.39	681.49
2014	667.80	854.18
2015	779.65	903.68
2016	751.31	764.76

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي